

جدوى تطبيق التعاقد مع مراجع خارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية

د. عائشة سالم جمعة الشكري¹*, د. إيمان علي محمد الدريوي², أ. أمينة عمر موسى
الهبري²

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا
إيميل الباحث المراسل د. عائشة aisha.elshukri@uob.edu.ly

إيميل د. إيمان eman.eldarewi@uob.edu.ly

إيميل أ. أمينة amina.elhebri@uob.edu.ly

تاريخ الارسال 2025/7/12م تاريخ القبول 2025/10/5م

The Feasibility of Outsourcing with an External Auditor to Perform Internal Audit Tasks in Libyan Commercial Banks: An Applied Study

*Aisha Salem Jumaa Al-Shukri¹, Iman Ali Mohammed Al-Driwi

², Amina Omar Moussa Al-Habri²

Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi,
Libya

Abstract

The study aimed to identify the feasibility of implement outsourcing with an External Auditor to perform internal audit tasks in Libyan commercial banks. The study relied on the descriptive-analytical approach. The study population consisted of four categories of individuals interested in the internal audit profession: members of boards of directors and directors of internal audit managements in Libyan commercial banks, external auditors affiliated with the Central Bank of Libya, as well as the teaching staff at Libyan universities. The study was conducted on the entire population without specifying a sample. A questionnaire has been used as a means of collecting data from all categories of participants in the study. A total of 326 questionnaires were distributed, and 286 responses have been received, representing a response rate of 87.7%. The data was analyzed using descriptive statistics using (SPSS) Program. The study concluded that it is feasible to implement outsourcing with an external auditor to perform internal audit tests in Libyan commercial banks. The study also recommended that the competent authorities should implement outsourcing in Libyan commercial banks to improve internal audit tasks and organize a law that clarifies and regulates all aspects of contracting.

Keywords: Feasibility, Outsourcing, External Auditor, Internal Audit, Commercial Banks.

الملخص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على جدوى تطبيق التعاقد مع مراجع خارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتكون مجتمع الدراسة من أربع فئات من المهتمين بمهنة المراجعة الداخلية وهم أعضاء مجالس الإدارة ومدراء إدارات المراجعة الداخلية في إدارات المصارف التجارية الليبية، المراجعين الخارجيين التابعين لمصرف ليبيا المركزي، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية، وتمت الدراسة على المجتمع بالكامل. واستخدمت استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات من جميع فئات المشاركين في الدراسة، وبلغت الاستمارات الموزعة على 326 استمارة، وكانت الردود 286 استمارة بنسبة (87.7%). وتم تحليل البيانات بأسلوب الإحصائي الوصفي وباستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS). وتوصلت الدراسة إلى وجود جدوى من تطبيق التعاقد مع مراجع خارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المختصة بتطبيق التعاقد الخارجي في المصارف التجارية لتحسين أداء المراجعة الداخلية، وتنظيم قانون يوضح كافة جوانب التعاقد وينظمه.

الكلمات المفتاحية: جدوى، التعاقد، المراجع الخارجي، المراجعة الداخلية، المصارف التجارية.

المحور الأول - الإطار العام للدراسة:

- المقدمة :

مع ازدياد حجم المنشآت وتعدد أعمالها، أصبح من المتعذر على أصحاب هذه المنشآت وعلى إدارتها القيام ببعض إجراءات المراجعة والتقييم والاستفسار من أجل تحقيق الرقابة على أعمالها، وذلك نتيجة للفجوة بين الإدارة والمنفذين للعمليات، وأصبح لزاماً على القائمين على الإدارة الاعتماد على بيانات وإحصائيات وملخصات. فبدأت تستعين بإدارة الرقابة الداخلية لمساعدتها للقيام بوظائفها، ولضمان الالتزام بالخطط والسياسات المرسومة والتأكد من حماية أصول المنشأة، من هنا ظهرت الحاجة إلى المراجعة الداخلية حيث تمكن الإدارة من التأكد من مدى صحة البيانات المقدمة لها والتأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية والالتزام بها (الحسبان، 2009).

تشهد مهنة المراجعة الداخلية تطورات متلاحقة فرضتها العديد من المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية في مفاهيمها وأساليبها وأهدافها، وبالتالي في واجباتها ومسؤولياتها، فقد أدت هذه التطورات الحديثة في مجال المراجعة الداخلية إلى تغيير الأساسيات التي قامت عليها المراجعة الداخلية، سواء في مفهومها أو من يقوم بها أو مجالات عملها، مما أدى إلى الاتجاه نحو التعاقد الخارجي Outsourcing. ويشير مصطلح التعاقد الخارجي إلى عملية نقل المهام الوظيفية والمسؤوليات والصلاحيات، بمعنى إكمال وظائف محددة يقوم بها الغير والذين لهم سمعة جيدة في السوق، أي أن التعاقد الخارجي هو استخدام مصادر خارجية لإكمال مهام داخلية (Liakhovych, 2017).

– مشكلة الدراسة وتساولاتها:

ساعد التطور الذي شهدته المراجعة الداخلية واتساع النطاق الذي تشمله في انتشار ظاهرة التعاقد الخارجي للمراجعة الداخلية، ففي السنوات الأخيرة من القرن الماضي زاد الاهتمام بظاهرة التعاقد الخارجي لإداء مهام المراجعة الداخلية، نتيجة لتزايد عدد القرارات التي تتخذها الإدارات بشأن الاتفاق مع المراجعين الخارجيين لأداء وظائف المراجعة الداخلية أو جزء منها في كثير من دول العالم، حيث ترى هذه الإدارات أن التعاقد يمكنها من الحصول على خبرات غير متوفرة في المنشأة، ويوفر قدراً من المرونة والتكيف مع التغير في أحوال السوق. فأصبحت المراجعة الداخلية في هذه الدول اصطلاحاً يعرف أكثر بنوع العمل المؤدى وليس بمن يقوم به بسبب انتشار ظاهرة التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية.

ومع التوسع الذي حصل في ليبيا في السنوات الأخيرة وانفتاحها على الاقتصاد العالمي، مما يتطلب الأمر أن يصاحب كل ذلك تطوير في مفهوم المراجعة الداخلية المطبق في المنشآت الليبية، حتى تلبي احتياجات المفاهيم الجديدة من خصخصة وحوكمة ومتطلبات الإدراج في سوق الأوراق المالية، ولا شك أن هذا التوسع يفتح الباب أمام المراجعين الخارجيين وغيرهم من الأشخاص المؤهلين لأداء خدمة المراجعة الداخلية. وانطلاقاً مما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

"ما جدوى تطبيق التعاقد مع المراجع الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية؟"

للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الفرعي الأول: هل التعاقد الخارجي يقدم مزايا تجعل من المصارف التجارية الليبية تفكر في التعاقد الخارجي ولو بصفة جزئية؟

السؤال الفرعي الثاني: ما مدى تأثير التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية على استقلالية المراجع الداخلي؟

السؤال الفرعي الثالث: ما مدى تلبية التعاقد الخارجي لاحتياجات الإدارة؟

السؤال الفرعي الرابع: ما هو تأثير التعاقد الخارجي على تكاليف وظيفة المراجعة الداخلية؟

السؤال الفرعي الخامس: ما مدى مساهمة التعاقد الخارجي في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية؟

السؤال الفرعي السادس: ما مدى تأثير التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية على استقلالية المراجع الخارجي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على جدوى تطبيق التعاقد مع المراجع الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، من خلال التعرف على الأهداف الفرعية التالية:

- آراء المهتمين بوظيفة المراجعة الداخلية حول التعاقد الخارجي للأداء مهام المراجعة الداخلية كاتجاه حديث في المراجعة.
- المزايا التي تجعل المصارف التجارية الليبية تفكر في التعاقد الخارجي ولو بصفة جزئية
- مدى تأثير التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية على استقلالية المراجع الداخلي.
- مدى تلبية التعاقد الخارجي لاحتياجات الإدارة.
- تأثير التعاقد الخارجي على تكاليف وظيفة المراجعة الداخلية.
- مدى مساهمة التعاقد الخارجي في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية.
- مدى تأثير التعاقد الخارجي لإداء مهام المراجعة الداخلية على استقلالية المراجع الخارجي.

أهمية الدراسة :

بالرغم من الاهتمام بهذا الموضوع على المستوى العالمي إلا إنه لم تتم دراسته في البيئة الليبية، وبالتالي فإن هذه الدراسة يمكن أن تكون من الدراسات الأولية في ليبيا التي تحاول إظهار اهتمام المنشآت المهنية وقوانين الدول المتقدمة وما ركزت عليه لتقويم المراجعة الداخلية، والعمل على رفع أدائها لتطبيق التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية، كما تمثل الدراسة ونتائجها دليلاً يساعد القائمين على إدارة المنشآت في ليبيا لوضع بديل للمراجع الداخلي لأداء مهام المراجعة الداخلية.

- الدراسات السابقة:

تزايد عدد المنشآت التي تلجأ للتعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية على المستوى الدولي، وأصبحت هذه الزيادة سبباً للعديد من المجادلات المهنية. لذلك فقد تناولت الموضوع بعض الدراسات من أهمها:

دراسة (أبو العلا، 2017) هدفت الدراسة إلى ترشيد قرار التعاقد الخارجي لمهام ووظيفة المراجعة الداخلية باقتراح مدخل كمي يتأسس على التحليل الشامل الاستراتيجي والفني والاقتصادي لمشروع التعاقد الخارجي للمراجعة الداخلية. وتوصلت الدراسة إلى ندرة المداخل الكمية التي تتناول قرار التعاقد الخارجي للمراجعة الداخلية، ولم يتضح وجود ممارسات التعاقد الخارجي لأنشطة المراجعة الداخلية في مصر. وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: إنشاء هيئة للتعاقد الخارجي للمراجعة الداخلية سواء مستقلة أو تابعة لمعهد المراجعين القانونيين لإصدار المعايير والارشادات لتنظيم ممارسات التعاقد الخارجي للمراجعة الداخلية، وتفعيل دور المحاسبين الإداريين في اتخاذ القرارات الاستراتيجية بصفة عامة وقرارات التعاقد الخارجي بصفة خاصة.

دراسة (سعود، 2018) هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على أثر اعتماد التعاقد الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية في جودة المراجعة الخارجية في عينة من الوحدات الحكومية العراقية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه من الممكن اعتماد التعاقد الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية نظراً لما يقدمه من مزايا عدة ولعل من أهمها تحسين جودة المراجعة الداخلية، وأن هناك أثراً إيجابياً للتعاقد الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية في جودة المراجعة الخارجية من خلال تعزيز استقلالية المراجع الداخلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاعتماد على وظيفة المراجع الداخلي التي تؤدي عن طريق المورد الخارجي مما ينعكس إيجاباً على جودة المراجع

الخارجي. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد التعاقد الخارجي لوظيفة المراجع الداخلي في الوحدات الحكومية في العراق على الأقل للموازنة الاستثمارية التي تنطوي على مشروعات ضخمة، وذلك لتحسين مستوى وظيفة المراجع الداخلي ووضع تعليمات تنظم كافة جوانب عملية التعاقد.

دراسة (محمد وحسن، 2019) كان هدف هذه الدراسة بشكل أساسي التعرف على التعاقد الخارجي بشكل عام والتعاقد الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية بشكل خاص، وإمكانية وجدوى تطبيقه في حكومة ذي قار المحلية. وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية في حكومة ذي قار المحلية تعاني من العديد من المشكلات، ويمكن أن يكون التعاقد الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية هو الحل الأمثل أمام الإدارة لتلافي هذه المشكلات. وأوصت الدراسة الجهات المختصة بتطبيق التعاقد الخارجي لأداء وظيفة المراجعة الداخلية في الحكومات المحلية ولو بشكل جزئي، كما أوصت بضرورة أن تستفيد الوحدات الاقتصادية من التطورات الحاصلة في وظيفة المراجعة الداخلية بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة منافعها وتلافي الآثار السلبية لها.

دراسة (هريدي، 2020) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطوير التعاقد الخارجي للمراجعة الداخلية في جودة المراجعة الداخلية. وأوضحت نتائج التحليلات الإحصائية أن العلاقة بين تطوير التعاقد الخارجي للمراجعة الداخلية وجودة المراجعة الداخلية هي ذات ارتباط معنوي وأن تحليل الانحدار الخطي البسيط بين أن مدي تطبيق التعاقد الخارجي للمراجعة الداخلية يؤثر طردياً على جودة المراجعة الداخلية، وهذا ما أتضح في كون إشارة معامل الارتباط موجبة وقيمة معامل الانحدار أيضاً موجبة. ولم تتطرق الدراسة إلى توصيات.

دراسة (Adeniji, 2021) ركزت هذه الدراسة على العوامل الرئيسية التي تؤثر على الاستعانة بمصادر خارجية لوظائف المراجعة الداخلية بين المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ولاية لاغوس. ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن العوامل التي تؤثر على الاستعانة بمصادر خارجية لوظائف المراجعة الداخلية تشمل: خصوصية الأصول وعدم اليقين البيئي وتكلفة المراجعة متوسط القيمة، وهذا يعني أن المعرفة الكافية، وتوافر مؤدي الخدمات الخارجيين، وتحليل التكلفة والمنفعة هي أسباب رئيسية للاستعانة بمصادر خارجية من قبل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في نيجيريا. وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة أن يتأكد مالكو ومديرو المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من إسناد وظائف

المراجعة إلى متخصصين خارجيين من أجل تحقيق مراجعة عالية جودة وبتكلفة منخفضة.

دراسة (عبد الرحيم وإبراهيم، 2022) هدفت الدراسة بصورة أساسية إلى معرفة دور التعاقد الخارجي لأنشطة المراجعة الداخلية وإدارة الربحية في الشركات المساهمة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: ساعد التعاقد الخارجي لأنشطة المراجعة الداخلية في دعم المراجعين الخارجيين بخبرات متخصصة، ساعد في تخفيض تكاليف المراجعة الداخلية، تحسين خدمة المراجعة الداخلية، كما حقق التعاقد الخارجي الاستقلال التنظيمي والفني لإدارة المراجعة الداخلية. وأوصت الدراسة بالآتي: ضرورة اهتمام الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بالتعاقد الخارجي لأنشطة المراجعة الداخلية، وضرورة فهم القيادات العليا للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لأهمية التعاقد الخارجي لأنشطة المراجعة الداخلية لما له من مقدرة عالية في زيادة الربحية.

دراسة (بابكر، 2023) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم وأهمية التعاقد الخارجي للمراجعة الداخلية وجودة الأداء المهني للمراجعة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها وجود ارتباط بن عمليات التعاقد الكلي والجزئي وجودة الأداء المهني لمكاتب المراجعة. وأوصت الدراسة بتوصيات منها العمل على تبني مكاتب المراجعة الخاصة بالاهتمام بعمليات التعاقد الخارجي للمراجعة الداخلية للمنشآت الصغيرة والكبيرة، والعمل على إشراك مكاتب المراجعة الخارجية الكبرى للتأكيد على معايير الالتزام المهني.

المحور الثاني - الإطار النظري للدراسة:

1- مفهوم التعاقد الخارجي للمراجعة الداخلية

ظهر في العصر الحديث ومنذ عقدين ابتكار جديد - مصدره دولة الهند، في تنمية وتطوير مكاتب محاسبة قانونية للمراجعة الداخلية، تتولى أعمال المراجعة الداخلية لتقوم بهذه المهمة المنافسة مثل مهمة المراجعة الخارجية، بحيث يكون لدى المنشأة عقدين أحدهما للمراجع الخارجي والآخر للمراجع الداخلي الذي يقدم تقريره مثله مثل المراجع الخارجي لمجلس الإدارة أو لجنة المراجعة (محمود، 2007). أن التطور الاقتصادي في المنشآت الكبرى العالمية وفي دول العالم إجمالاً، وتكوين المنشآت متعددة الجنسية مع انفتاح العالم واندماج العديد من المنشآت الكبرى واتجاهها نحو الحوكمة كوسيلة للقضاء على انعدام الشفافية والإفصاح، والرقابة وإدارة المخاطر، وما قد يرافقها من اتجاه نحو التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية،

كل ذلك سيؤدي إلى الإصلاح الإداري المنشود الذي سيؤدي بهذه المهنة إلى الحيادية والاستقلال والإفصاح، فضلاً عن بناء جيل جديد من المهنيين في المراجعة الداخلية كما حدث في مهنة المراجعة الخارجية (المنيف، 2007).

حاول العديد من الباحثين تقديم وصف للتعاقد الخارجي، فقد عرف بدر التعاقد الخارجي بصفة عامة على أنه: "تفويض ونقل المهام والأعمال إلى طرف خارجي، ويقوم الطرف الخارجي بالقيام بأنشطة ووظائف المنشأة، ويتم الإسناد من خلال اتفاقيات تحدد آلية ونظام العمل المتفق عليه، بالإضافة لحصول المنشأة على منافع ومميزات من قبل الطرف الخارجي" (بدر، 2019: 673)، في حين عرفه محمد بأنه "قيام المراجعين الخارجيين بأداء مهام المراجعة الداخلية أو على الأقل المساعدة في أداءها بالشكل الذي يسمح بتوفير المهارات والخبرات والمعرفة التي لا تستطيع المنشأة توفيرها، مما يساعد على تقديم الفعالية غير المتاحة لدى إدارة المراجعة الداخلية، وذلك في ظل احتفاظ المنشأة بمسؤولياتها الكاملة على الرقابة الداخلية بها" (محمد، 2005: 46). كما يعرف التعاقد الخارجي على أنه "نشاط تقوم فيه المؤسسات بتوظيف أو تعيين شركات محاسبة عامة مستقلة ومهنيين آخرين لتنفيذ أعمال لم يكن يقوم بها المراجعون الداخليون تقليدياً" (Andrew Khoo, et al., 2013: 12)، بينما عرفه أبو العلا بأنه "قرار استراتيجي له آثار هامة على المنشأة ككل سواء في الأجل الطويل أو الأجل القصير، وينطوي على إنفاق موارد المنشأة ومن ثم له طبيعة استثمارية، كما يمر بعدد من المراحل ولكل مرحلة العديد من بدائل اتخاذ القرار ولكل منها مزاياها وعيوبها" (أبو العلا، 2017: 482)، كما عرفه البلوي بأنه "قرار إدارة المنشأة بتعهد أداء كل أو بعض وظيفة المراجعة الداخلية، التي كان يجب ادائها داخل المنشأة، لطرف من خارج المنشأة بناء على تحليل التكاليف والمنافع المنظورة وغير المنظورة للقرار" (البلوي، 2021: 192)، في حين عرفه كل من عبد الرحيم وإبراهيم على أنه "تعاقد مع أطراف خارجية للقيام بكل أو بجزء من أنشطة المراجعة الداخلية بدلاً من تقديمها داخلياً وذلك للاستفادة من خبرات المصادر الخارجية وبالتالي تقديم خدمات أفضل" (عبد الرحيم وإبراهيم، 2022: 4).

من كل ما تقدم يتبين أن وجهات النظر كانت مختلفة إلا أن المفهوم كان واحداً، وهو الاستعانة بموردين خارجيين لأداء كل أو بعض من الأنشطة في الوحدة الاقتصادية، وهذا يقودنا إلى تعريف التعاقد الخارجي بأنه قيام الوحدة الاقتصادية بالتعاقد مع وحدات أخرى مستقلة قادرة على توفير الموارد اللازمة لأداء الأنشطة المتفق عليها، من أجل تحسين الميزة التنافسية أو الحفاظ عليها.

2- مزايا التعاقد الخارجي

هناك العديد من المزايا المحتملة للتعاقد الخارجي، قد تكون لها آثار مالية أو غير مالية، هناك حكمة تقول إن المورد الخارجي ينفذ معظم الأنشطة بكفاءة أكبر من المنشأة ذات الأنشطة المتكاملة (Tayeb, 2012)، وترى العديد من الدراسات أن هناك عدد من المتغيرات الهامة التي تؤدي إلى تفضيل التعاقد الخارجي للقيام بالمراجعة الداخلية منها (Panigrahi & Joshi, 2020؛ نخال، 2023):

- وفورات في التكاليف: تعتبر وفورات التكاليف هي الدافع الأساسي لقرار التعاقد والتي قد تنتج من اختلاف قيمة مرتبات الموظفين بين المنشأة والمصدر أو المورد والتي ينتج عنها وفورات في التكلفة، كما يمكن أن تنتج الوفورات نتيجة الاستعانة بمساعدين ذوي خبرة في هذا المجال بما يحقق وفورات في الوقت والجهد وبالتالي التكلفة.

- التركيز على الأنشطة الرئيسية: إن الاستعانة بمصدر خارجي يمنح المنشأة القدرة على التركيز على القرارات الخاصة بالأنشطة الرئيسية وبالتالي الاستفادة من الموظفين في أداء الأنشطة الرئيسية للمنشأة.

- الاستفادة من التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: أدى التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة إلى زيادة الاستعانة بالمصادر الخارجية في تأدية المهام أو الوظائف الداخلية وذلك لكونها تؤدي إلى الوصول إلى خبرات وكفاءات عالية، والحصول على موارد غير متاحة داخليا.

- الحصول على خدمات ذات جودة عالية: يمكن أن تستفيد المنشآت من الاستعانة بمصدر خارجي يتوفر لديه الخبرة والكفاءات اللازمة لأداء الخدمة بجودة عالية وتكلفة أقل.

- التوافق مع طبيعة منشآت الأعمال متعددة الجنسيات وذات النشاط الدولي.

- المرونة والسرعة في أداء الخدمات: يتيح التعامل مع المصدر الخارجي المرونة في أداء الخدمة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات بشكل سريع وذلك نتيجة التعامل مع خبراء ومتخصصين في هذا المجال وبالتالي سرعة في أداء الخدمات.

- يساعد التعاقد على استبدال المراجعين الداخليين بمراجعين على قدر أوسع من المهارات والكفاءات.

3- خطوات التعاقد الخارجي للمراجعة الداخلية

يمر التعاقد الخارجي بعدة خطوات، تتضمن مجموعة من الاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان أهمها (باسيلي، 2016؛ نخال، 2023):

الخطوة الأولى: تحديد الهدف: من الضروري أن تحدد المنشأة لماذا تحتاج إلى التعاقد الخارجي، ومن هنا يلزم أخذ الاعتبارات التالية في الحسبان:
- مقدمو الخدمة لا يمكنهم تحديد التكاليف بشكل دقيق إلا إذا عرفوا احتياجات المنشأة بشكل محدد.

- تحديد التكاليف التي يتم تحملها في حالة إنشاء إدارة أو قسم للمراجعة الداخلية.
الخطوة الثانية: تحديد طرف خارجي متخصص يمكنه توفير الخدمات المطلوبة: تقوم المنشأة بإيقاف التعامل مع المورد الحالي واللجوء إلى آخر للتعاقد معه.

الخطوة الثالثة: مرحلة اختيار مورد الخدمة: فيها تقوم المنشأة باختيار المورد على ضوء الجودة التي يمكن أن يحققها هذا التعاقد.

الخطوة الرابعة: الحصول على تقارير مكتوبة من موردي الخدمة: في هذه المرحلة تتحصل المنشأة من المورد الذي تم التعاقد معه على تقرير مكتوب يوضح فيه الإجراءات التفصيلية لتنفيذ العقد.

الخطوة الخامسة: تحديد الاحتياجات بدقة، وقياس مستوى الأداء: ويتم ذلك بتحديد القواعد والمسؤوليات، وتحديد جدول المدفوعات.

4- أساسيات التعاقد الخارجي

عند التفاوض على ترتيب بشأن التعاقد الخارجي مع المراجع المتعاقد معه، يجب على المنشأة أن تدرس بعناية مخاطر عملها الحالي عند تحديد مسؤوليات كل طرف من الأطراف تجاه المراجعة الداخلية، ومن أجل التحديد الواضح لواجبات المنشأة وواجبات المراجع المتعاقد معه، يجب على المنشأة أن تملك عقد كتابي والذي عادة يشار إليه بخطاب الالتزام، وهذا الخطاب يجب أن (Outsourcing, 2009) Internal IT Audit):

- يحدد ما هو منتظر من كل طرف وكذلك مسؤولياته.
- يحدد نطاق وتكرار وتكلفة العمل الذي ينبغي على مقدم الخدمة القيام به.
- يحدد مسؤوليات التزويد بالمعلومات، كطريقة إبلاغ الإدارة العليا عن نتائج أعمال العقد.

- يضع اتفاقية لتغيير شروط عقد الخدمة، وخصوصاً لتوسيع عمل المراجعة إذا ما تم اكتشاف مشاكل ذات شأن، وكذلك اشتراطات إنهاء العقد في حالة عدم القدرة على تنفيذه.

- ينص على أن أي معلومات تخص المنشأة تظل سرية.
- يحدد مواطن تقارير المراجعة الداخلية وأوراق العمل ذات العلاقة.

- يحدد الفترة التي يجب فيها على المتعاقد معه أن يحتفظ بأوراق العمل ذات العلاقة.
- ينص على أن خدمات المراجعة الداخلية المتعاقد عليها والتي يوفرها المتعاقد معه خاضعة للمراجعة التنظيمية، وأن المراجع لها سيمنح حرية الوصول الكامل وفي الوقت المحدد لتقارير المراجعة الداخلية وأوراق العمل ذات العلاقة من قبل الطرف الخارجي المتعاقد معه.
- ينص على أن تقارير المراجعة الداخلية تعتبر ملك المنشأة وأنها ستزود بأي أوراق ذات علاقة بالعمل تعتبر ضرورية، وأن الموظفين المخولين من قبل المنشأة سيكون لهم حرية معقولة للوصول إلى الأوراق التي أعدها المزود بخدمة المراجعة.
- يحدد من يتحمل الأضرار الناجمة عن الأخطاء، الإغفال والإهمال.
- ينص على أن المتعاقد معهم لن يقوموا بوظائف الإدارة واتخاذ القرارات الإدارية أو التصرف بقدرة تعادل تلك الخاصة بموظف أو عضو في إدارة المنشأة، وأنهم يتمشوا مع تعليمات الاستقلال التنظيمي.

5. النماذج المتوفرة لوظيفة المراجعة الداخلية عند التعاقد الخارجي

قد تحتاج المنشأة لتحديد أنواع ارتباطات التعاقد الخارجي، ومن وجهة نظر معهد المراجعين الداخليين فإن بدائل التعاقد الخارجي تشمل (IIA, 2005):

التعاقد الخارجي الكامل: الاستعانة بواقع 100% من خدمات المراجعة الداخلية يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، وعادة ما تكون على أساس دائم. حيث يتم فيه تنفيذ كامل خطة المراجعة الداخلية من قبل الجهة المتعاقد معها (فراج، 2014). فالمنشآت الصغيرة يمكن أن تستخدم التعاقد الخارجي للقيام بشكل فعلي بكل مهام المراجعة الداخلية، ووفقا لاتفاق كهذا يجب أن تحافظ المنشأة على شخص ذي خبرة من إدارتها العليا كمدير للمراجعة الداخلية (Financial Services Commission, 2002). وفي حال التعاقد الكامل على خدمات المراجعة الداخلية، فإن معهد المراجعين الداخليين يعتقد بأن الإشراف والمسؤولية عن نشاط المراجعة الداخلية لا يمكن التعاقد عليها خارجيا، والارتباطات والاتصالات داخل المنشأة من المفضل أن يعين لها مدير أو موظف على مستوى الإدارة، يكون مسؤولا عن إدارة نشاط المراجعة الداخلية (IIA, 2005)، وهنا يعمل المراجع المتعاقد معه وفقا لتوجيهات لجنة المراجعة ويرفع تقاريره لها (Ramirez-Blust, 2007).

التعاقد الجزئي: الاستعانة بواقع أقل من 100% من خدمات المراجعة الداخلية يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، وعادة على أساس دائم. حيث تقوم المنشآت المطبقة للتعاقد الجزئي على بعض مهام المراجعة الداخلية لغرض الحصول على

خبرات جيدة للقيام بها، ويتم التعاقد الجزئي بعدت خيارات وبدائل، فأما أن تقوم فيه الجهة الخارجية المتعاقد معها بمساعدة الموظفين في تحديد الأخطاء التي تم مراجعتها وتقديم تقارير النتائج بالاشتراك مع قسم المراجعة الداخلية وتقديمها إلى مجلس الإدارة (Financial Services Commission, 2002)، أو أن يقتصر عقد التعاقد الخارجي بوضع المراجع المتعاقد معه مديرا للمراجعة الداخلية لمساعدة الموظفين في المراجعة الداخلية في حالة أنهم يفتقرون للخبرة (BGFRS, 2003).

التعاقد المساعد: فيه ينفذ ارتباط محدد أو جزء من ارتباط من قبل طرف خارجي وعادة ما يكون لفترة زمنية محددة، وغالبا ما تكون الإدارة والإشراف على العمل من قبل موظفي المراجعة الداخلية من داخل المنشأة (فراج، 2014). وهذا يشمل الاستشارات المحدودة أو المشاريع الخاصة واتفاقيات العمل المتطلبة لمهارات متخصصة، فالاستشارات المحدودة أو المشاريع الخاصة تجرى وفقا "للاحتياج" أو "حسب الضرورة" وتشمل مراجعات ضمان الجودة واختيار المراجعات الداخلية (Ramirez-Blust, 2007).

5- الآثار المترتبة على التعاقد الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية

إن قرار التعاقد الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية ينطوي على نقل هذه الوظيفة إلى مورد خارجي، كلها أو جزء منها أو تكون عملية مشتركة بين الطرفين، لذا ستكون هناك آثار مختلفة للتعاقد الخارجي، ومن بين هذه الآثار (هريدي، 2020؛ سعود، 2018):

أثره في استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي: يؤكد المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين قضايا الاستقلالية والكفاءة، إذ سلط الضوء على استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي فيما يتعلق بتقديمه لخدمات الضمان والاستشارة. وجاء في مذكرة الأخلاق (Code of ethics) الصادرة عنه عدد من المبادئ الأساسية التي يتوقع من المراجعين الداخليين الالتزام بها، فضلا عن قواعد السلوك التي تصف السلوك المتوقع من المراجعين الداخليين. إذ يتطلب المبدأ المتعلق بالموضوعية من المراجعين الداخليين إظهار أعلى مستوى من الموضوعية المهنية في جمع وتقييم وتوصيل المعلومات حول النشاط أو العملية التي يتم فحصها، ويتوقع من المراجعين الداخليين إجراء تقييم متوازن لجميع الظروف ذات الصلة، وينبغي أن لا يتأثروا بشكل غير ملائم بمصالحهم الخاصة أو مصالح الآخرين عند وضع أحكامهم (IIA, 2009).

أثره في استقلالية المراجع الخارجي: يوضح معيار المراجعة رقم (1) أنه من المهم أن يحافظ الجمهور على الثقة في استقلال المراجعين، وسوف تنخفض هذه الثقة في

حال وجود أي دليل على ضعف استقلالية المراجع في الواقع. ولكي يكون المراجع مستقلا ينبغي أن يكون صادقا فكريا وخاليا من أي التزام أو مصلحة مع العميل أو إدارته أو المالكين، وبالتالي من المهم أن يظهر المراجعون مستقلون أمام الطرف الثالث. وفي حال تجاهلهم تصورات المستخدمين لاستقلاليتهم فإن سمعتهم تصبح موضع شك، وهذا سينعكس بالضرورة على قيمة النتائج التي توصلوا إليها ومدى فائدتها، والذي بدوره سينعكس على جودة عملية المراجعة. وقد ركزت المنظمات الراعية لمهنة المراجعة جهودها على الحفاظ على موثوقية واستقلال المهنة، وعلى الرغم من ذلك يرى (Lnua & Abianga, 2015) أن المهنة تمر بمنعطف خطير وينبغي إعادة النظر في دورها في تقديم الخدمات العامة وقدرتها على التنظيم الذاتي، ويؤكد أن أعضاء المهنة الذين يقدمون خدمات المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية الأخرى ينبغي أن يكونوا مستقلين في العقل والمظهر.

أثره في اعتمادية المراجع الخارجي وجودة المراجعة الخارجية: يساعد تقييم المراجع الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية على اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال المراجعة التي ينبغي إجراؤها، كما أنه يساعد في تحديد مجالات العمل المحددة التي ينبغي التركيز عليها. وتشير العديد من الدراسات إلى أن قرار المراجع الخارجي في الاعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية يتأثر بمعايير مختلفة مثل الموضوعية والكفاءة وأداء العمل. ويرى (Abbott, et al., 2007) أن المراجع الخارجي الذي يؤدي مهام المراجعة الداخلية والخارجية للعميل نفسه يكون لديه إمام كافٍ بنشاط العميل، وإن كان ذلك يهدد استقلالية المراجع الخارجي إلا أنه يزيد من الميزة المعلوماتية للمراجع الخارجي، كما يحقق وفورات في التكاليف من خلال اختصار الوقت والجهد. فضلا عن ذلك يمكن أن يؤدي التعاقد الخارجي إلى رفع جودة المراجعة الخارجية من خلال نقل المعرفة بين المهام، وذلك عن طريق نقل المعرفة من المهام أو المشكلات أو الخبرات السابقة إلى مهمة حالية، وهذا يتطلب أن يتذكر المراجع الحالات من التجربة السابقة ويفهمها من أجل حل المشكلة الحالية، مما يسمح للمراجعة الخارجية بالحصول على معلومات ذات صلة بمهمة سابقة يمكن أن يستخدمها في حل مشكلة حالية مشابهة.

6/ مخاطر التعاقد الخارجي لوظائف المراجعة الداخلية:

هناك بعض المخاطر المرتبطة بعملية التعاقد الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية، يتطلب من الإدارة الحد منها وهي (رخا وآخرون، 2021):
- المخاطر المتعلقة بأمن وسرية المعلومات.

- عدم توافر المعرفة والخبرة الكافية بالمنشأة وطبيعة عملياتها وعدم التوافق مع الأهداف الاستراتيجية للمنشأة.
- احتمال حدوث تأثير سلبي على حياد المصدر الخارجي واستقلاله، رغبة منه في استمرار التعاقد معه لفترة قادمة، بعد انتهاء مدة العقد المبرم بينه وبين المنشأة.
- الطلب المستمر على زيادة الأتعاب.
- المخاطر المتعلقة بمقاومة العاملين للطرف الخارجي، وإعاقته عن أداء المهام الموكلة إليه.
- عدم التواجد بصفة دائمة بالمنشأة، يجعل من الصعب الوصول إليه بسهولة وسرعة عند الضرورة.
- قد تكون المنشأة غير قادرة على تحديد مستويات الخدمة أو مؤشرات الأداء الرئيسية بوضوح، ويؤدي هذا العجز إلى عدم القدرة على إدارة ومراقبة تقديم الخدمة بشكل فعال، والجودة، والسعر بما يتماشى مع عقد الاستعانة بمصادر خارجية.
- قد لا تمتلك المنشآت المحترفة نفس المستوى من المعرفة التفصيلية للكيان وعملياته التي يمتلكها المراجعين الداخليين.

6/ وجهة النظر القانونية للمراجعة الداخلية والتعاقد الخارجي في ليبيا:

ليبيا من الدول التي يعتبر تنظيم المهنة فيها خليط بين التنظيم الحكومي من حيث إصدار القوانين المنشئة للمهنة، والتنظيم الذاتي للمهنة من خلال دور نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين والتي كلفها القانون للقيام بهذا الدور (عزوز، 2005).

والأصل إن المراجعة وفقا لأحكام التشريعات النافذة، والتي منها (القانون المالي للدولة، اللائحة المالية للمنشآت، أحكام القانون التجاري، القانون رقم 79 لسنة 1975م بشأن ديوان المحاسبة، وأحكام القانون رقم 116 لسنة 1973م بشأن المحاسبة والمراجعة) أنه لا يمكن حصرها في نصوص جامدة حيث إنها متغيرة وفقا لأحكام القانون الإداري المعتمد على الأعراف الإدارية لإدارة المنشآت وتغيرها من وقت لآخر. وبالرجوع إلى القوانين السابقة كمحاولة لمعرفة الناحية القانونية للتعاقد الخارجي للقيام بمهام المراجعة الداخلية، ورأي التشريعات فيه، نلاحظ أنه لا يوجد أي نص أو مادة قانونية تتحدث عن التعاقد الخارجي، وذلك لعدم تطبيقه في المنشآت الليبية إلى الآن، وكذلك لا توجد أي مادة أو نص يمنع قيام المنشآت بالتعاقد سواء للقيام بالمراجعة الداخلية أو استخدام خدمات الاستشارات.

بالإضافة إلى ذلك إن هذه القوانين تنص على المهام والأنشطة المطلوب من المراجع الداخلي القيام بها، كالتأكد من صحة ودقة المعلومات والإجراءات المطبقة

وخلوها من الغش والأخطاء، والتأكد من الأصول وأعمال الجرد ومطابقة الكشف ومراجعة الحسابات وختم المستندات المؤيدة للصرف والتأكد من العمليات، فكل الإجراءات الواجب إتباعها من قبل المراجع الداخلي والتي يفرضها القانون هي إجراءات مراجعة مالية وتقييم أداء يمكن تطبيقها من مراجع داخلي أو من خارج المنشأة على السواء.

كما تنص المادة (15) من القانون رقم (3) لسنة 1375 و.ر. بشأن إنشاء وتنظيم جهاز المراجعة المالية على أنه:

"يجوز لجهاز المراجعة المالية الاستعانة بمكاتب مراجعة حسابات من غير أعضاء الجهاز، لمراجعة وفحص ميزانيات الهيئات والمؤسسات والمنشآت العامة المملوكة للدولة كلياً أو جزئياً، ويكون تكليف هؤلاء المراجعين بقرار من اللجنة الشعبية العامة للجهاز، كما تتولى تحديد المكافآت التي تمنح لهم مقابل عملهم".

ومن خلال هذه المادة من الواضح إن الجهاز يعمل على التعاقد مع مكاتب المراجعة الخارجية في حالة نقص العاملين لديه، أي قيامه بالاستعانة بموظفين من خارج الجهاز للقيام بأعمال الجهاز، ومن ذلك نلاحظ أن القانون الليبي لا يمنع من الاستعانة بموظفين من خارج مكان العمل للقيام بأداء وظيفة المراجعة.

كذلك فإنه توجد بعض الدول العربية التي طبقت التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية والتي منها سلطنة عمان، حيث تم تنظيم التعاقد الخارجي فيها بشكل قانوني، فقد قامت الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان بإصدار قرار إداري رقم 2002/6 م بشأن ضوابط تشكيل لجنة المراجعة وتعيين المراجع الداخلي والمستشار القانوني، وتنص المادة (6) من القرار على الآتي (الهيئة العامة لسوق المال، 2002): - يجب على كل شركة مساهمة عامة أن يكون لديها مراقباً داخلياً ومستشاراً قانونياً، وذلك من خلال تعيين موظفين متفرغين بالمنشأة يتمتعون بمؤهلات وخبرات مناسبة أو التعاقد مع إحدى المكاتب المرخصة في سلطنة عمان للقيام بأعمال المراقب الداخلي والمستشار القانوني.

- لا يجوز لمراقب حسابات المنشأة الخارجي أن يكون مراقباً داخلياً (مراجع داخلي) للمنشأة نفسها.

- يجب أن تقتصر صلاحيات تعيين المراقب الداخلي والمستشار القانوني وإنهاء خدماتهما وقبول استقالتيهما وعزلهما على مجلس إدارة المنشأة فقط.

كما نصت المادة (8) من القرار نفسه "أنه في حالة تكليف المنشأة مكتب خارجي للقيام بأعمال المراقب الداخلي (المراجع الداخلي)، فيجب أن يتضمن العقد

بشكل واضح نطاق العمل الموكل إلى المكتب المعين، ويجب أن يعتمد هذا العقد مع نطاق العمل المحدد فيه من قبل لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة (الهيئة العامة لسوق المال، 2002).

من خلال ذلك نلاحظ أن دول العالم من أوربية أو عربية قد عملت على استخدام التعاقد الخارجي للقيام بالمراجعة الداخلية وتنظيمه بقوانين ولوائح خاصة مما يوضح قبول فكرة تطبيقه في هذه الدول.

المحور الثالث- منهجية الدراسة والدراسة الميدانية : منهجية الدراسة :

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي سعت إلى تحقيقها، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي -Analytical Descriptive Approach- الذي يهتم بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى استنتاجات مفيدة لتصحيح هذا الواقع أو التعريف به أو استكمالها أو تطويرها، لدراسة واجابة أسئلة المتعلقة بمعرفة جدوى تطبيق التعاقد مع المراجع الخارجي في المصارف التجارية الليبية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أربع فئات من المهتمين بمهنة المراجعة الداخلية هي: أعضاء مجالس الإدارة في المصارف التجارية الليبية، مدراء إدارات المراجعة الداخلية في إدارات المصارف التجارية الليبية، المراجعون الخارجيون (المحاسبين القانونيين) بمكاتب المحاسبة المقيددين في سجل مصرف ليبيا المركزي للمحاسبين والمراجعين القانونيين، وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية، وقد تمت الدراسة على المجتمع بالكامل دون تحديد للعينة، وذلك بعد حصر مفردات المجتمع لكل فئة من فئات المجتمع، وتم توزيع استمارات الاستبيان حسب العدد الذي أمكن الوصول إليه من المجتمع.

- مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات اللازمة والمتعلقة بمشكلة الدراسة من مصادر أولية والثانوية: أولاً: البيانات الثانوية: وتتمثل في بيانات الإطار النظري للدراسة، واعتمد في جمعها على الكتب والدوريات والمقالات والرسائل الجامعية ومنشورات الدولة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

ثانياً: البيانات الأولية: وتتمثل في بيانات الجانب الميداني للدراسة، وتم تجميعها لإجابة أسئلة الدراسة، وذلك عن طريق استمارة الاستبيان، والتي تم إعدادها بالاعتماد على طبيعة المشكلة وأدبيات الدراسة، وتضمنت جزئين: الجزء الأول يتعلق بالبيانات الشخصية للمشاركين، وبينما الجزء الثاني يتعلق بالأسئلة الفرعية الستة للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بعد أن تم تجميع استمارات الاستبيان وتفريغها ومراجعتها ومعالجتها باستخدام الإحصاء الوصفي عن طريق جداول النسب المئوية والتكرارات لشرح الجزء الأول من الاستبيان، ولقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، الذي يمتاز بالبساطة والسهولة والدقة والوضوح، بهدف المساعدة على تحليل البيانات بصورة إحصائية دقيقة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) Statistical Package for Social في الجزء الثاني من الاستبيان، وذلك لغرض قياس متغيرات الدراسة، ولمعرفة اتجاهات إجابات المشاركين، حيث يشير المشاركون بالدراسة إلى مدى موافقتهم على كل إجابة من الإجابات المقترحة التي يتكون منها المقياس كما هو موضح في الجدول رقم(1).

الجدول رقم (1) مقياس ليكرت الخماسي

الإجابة الدرجة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً
	5	4	3	2	1

فئات المتوسط المرجح:

الفئة	الاتجاه
1.00 — أقل من 1.8	تميل الإجابات إلى (غير موافق مطلقاً)
1.80 — أقل من 2.6	تميل الإجابات إلى (غير موافق)
2.60 — أقل من 3.40	تميل الإجابات إلى (محايد)
3.40 — أقل من 4.20	تميل الإجابات إلى (موافق)
4.20 — 5.00	تميل الإجابات إلى (موافق تماماً)

– الاستثمارات الموزعة والمستردة والقابلة للتحليل

بلغت الاستثمارات الموزعة على كافة الفئات 326 استمارة استبيان، وكانت الردود 286 استمارة بنسبة 87.7%، وفاقد 40 استمارة، وبعد مراجعتها تم استبعاد 10 استمارات لعدم صلاحيتها للتحليل، والباقي 276 قابلة للتحليل، والجدول رقم (2) يوضح ما تم التوصل إليه.

الجدول رقم (2) الاستثمارات الموزعة والمستردة والقابلة للتحليل

الفئة	البيان	الاستثمارات الموزعة	الاستثمارات المستردة	الاستثمارات المفقودة	الاستثمارات القابلة للتحليل	الاستثمارات غير القابلة للتحليل
أعضاء مجلس الإدارة	العدد	98	70	28	64	6
	النسبة	%100	%71.43	%28.57	%65.31	%6.12
المراجعين الداخليين	العدد	32	30	2	29	1
	النسبة	%100	%93.75	%6.25	%90.62	%3.13
المراجعين الخارجيين	العدد	83	81	2	78	3
	النسبة	%100	%97.60	%2.40	%93.98	%3.62
أعضاء هيئة التدريس	العدد	113	105	8	105	0
	النسبة	%100	%93	%7	%93	%0
الإجمالي	العدد	326	286	40	276	10
	النسبة	%100	%87.73	%12.27	%84.66	%3.07

- تحليل البيانات:

يتناول هذا الجزء تحليلاً للإجابات الواردة باستمارة الاستبيان، وذلك باستخدام الإحصاء الوصفي لوصف وتحليل البيانات العامة عن المشاركين (خصائص المشاركين) وكذلك لتحديد الاتجاهات العامة لإجابات المشاركين. أولاً- وصف الخصائص الديمغرافية لمجتمع الدراسة:

الجدول رقم (3): وصف خصائص المشاركين في الدراسة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة
الوظيفة	عضو مجلس إدارة	64	%23
	مراجع داخلي	29	%11
	مراجع خارجي	78	%28
	عضو هيئة تدريس	105	%38
المؤهل العلمي	دكتوراه	66	%23.91
	ماجستير	110	%39.86
	بكالوريوس	80	%28.99
	دبلوم عالي	9	%3.27
التخصص	دبلوم متوسط	3	%1.09
	ثانوية عامة	4	%1.44
	أخرى	4	%1.44
	محاسبة	236	%85.51
	اقتصاد	12	%4.35
	إدارة أعمال	10	%3.62
	أخرى	18	%6.52

16.30%	45	أقل من 5 سنوات	الخبرة
16.67%	46	من 5 سنوات إلى أقل من 10	
11.96%	33	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	
55.07%	152	من 15 سنة فأكثر	
100%	276		الإجمالي

من خلال البيانات الواردة بالجدولين رقم (2) ورقم (3) أعلاه يتبين أن مجتمع الدراسة يتكون من 276 مفردة، موزعة إلى أربع فئات، منهم 105 عضو هيئة تدريس، في حين يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة 64 عضو، بينما الآخرون هم من المراجعين منهم 29 مراجع داخلي و78 مراجع خارجي. أما فيما يتعلق بالمؤهل العلمي فقد أشارت البيانات الواردة بالجدول رقم (3) إلى تنوع المؤهلات العلمية للمشاركين في الدراسة حيث أن أغلب المشاركين بما نسبته 79.77% منهم من حملة الشهادات العالية (الدكتوراه والماجستير)، في حين جاء في المرتبة الثانية بنسبة 33.7% منهم الحاصلين على الشهادات الجامعية أو ما يعادلها (بكالوريوس، لسانس، دبلوم عالي)، وبذلك فإن ارتفاع المستوى التعليمي للمشاركين يزيد من أهمية البيانات المتحصل عليها من إجاباتهم على الأسئلة، وفيما يتعلق بالتخصص العلمي للمشاركين في الدراسة، يتضح أن ما نسبته 85.51% من المشاركين متخصصون في مجال المحاسبة وهي نسبة مرتفعة، وهو ما يزيد من نسبة الاعتماد على الإجابات المتحصل عليها منهم، فالتخصص العلمي له أهمية كبيرة، حيث يرتبط ارتباطاً كبيراً بالثقة في البيانات وملائمتها لموضوع الدراسة، وأما من حيث الخبرة فقد تبين أن غالبية المشاركين في الدراسة لهم خبرة في مجال العمل من 15 سنة فأكثر، حيث بلغ عددهم 152 وبنسبة 55.07%، وأن ما نسبته 32.97% من المشاركين لديهم خبرة تقل عن 10 سنوات، إما فئة (من 10 إلى 15 سنة) فنسبتهم 11.96% وبعدها 33 مشارك، وأن طول مدة الخبرة تجعل القائم بالعمل على قدر كبير من المعرفة في مجال عمله مما يساعد في تقديم بيانات يمكن الاعتماد عليها.

ثانياً - اختبار أسئلة الدراسة:

تم تحليل البيانات عن طريق الإحصاء الوصفي، من خلال حساب تكرارات الإجابات المختلفة للمشاركين، وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على جدوى تطبيق التعاقد مع مراجع خارجي لإداء مهام المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في اختبار الأسئلة الفرعية لهذه الدراسة، بحيث يعد الجواب على

السؤال بصورة إيجابية عندما يكون المتوسط الحسابي أكبر من (2.995)، وهذا يمثل نصف الفترة (2.60-3.39)، أما أقل من ذلك فتعتبر الإجابة على السؤال سلبية.

السؤال الفرعي الأول: هل التعاقد الخارجي يقدم مزايا تجعل المصارف التجارية الليبية تفكر في التعاقد الخارجي ولو بصفة جزئية؟

جاءت ردود المشاركين على فقرات هذا السؤال من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (4) كالآتي:

جدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاتجاهات إجابات المشاركين حول المزايا التي يقدمها التعاقد الخارجي ولو بصفة جزئية

الفقرات		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1. توفير العدد الكافي من المراجعين الداخليين والملائم لحجم عمليات المصرف عند الحاجة.	ت	48	167	25	28	8	3.79	0.944	موافق
	%	17.4	60.5	9.1	10.1	2.9			
2. مساعدة إدارة المصرف على توفير مراجعين أثناء زيادة العمل.	ت	46	189	15	23	3	3.91	0.804	موافق
	%	16.7	68.5	5.4	8.3	1.1			
3. توفير الخبرات التي يحتاجها المصرف بسرعة وفي الوقت المناسب.	ت	69	165	22	19	1	4.02	0.800	موافق
	%	25.0	59.8	8.0	6.9	0.4			
4. وجود مراجع من خارج المصرف في حالة التعاقد الجزئي يساعد المراجعين الداخليين للمصرف على اكتساب المهارات.	ت	73	157	28	16	2	4.03	0.815	موافق
	%	26.4	56.9	10.1	5.8	0.7			
5. مكاتب المراجعة الخارجية تؤدي العمل بشكل أفضل من المراجعين الداخليين	ت	41	75	110	46	4	3.37	0.977	موافق
	%	14.9	27.2	39.9	16.7	1.4			

			5	18	75	135	43	ت	بالمصرف. 6. التمكن من استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل واختبار المعلومات المتحصل عليها.
موافق	0.874	3.70	1.8	6.5	27.2	48.9	15.6	%	
			8	51	67	114	36	ت	7. يعتبر التعاقد الخارجي أسهل من قيام المصرف بتدريب العاملين من ناحية الوقت.
موافق	1.026	3.43	2.9	18.5	24.3	41.3	13.0	%	
			3	15	46	174	38	ت	8. توفر المتطلبات التي تمكن من تحقيق الكفاءة والفعالية المطلوبة.
موافق	0.770	3.83	1.1	5.4	16.7	63.0	13.8	%	
3.76		المتوسط الحسابي العام							
0.591		الانحراف المعياري العام							

يتبين من المعطيات الظاهرة في الجدول رقم (4) أن اتجاهات إجابات المشاركين نحو كل الفقرات كانت إيجابية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للفقرات (3.76) والذي يقع ضمن الفئة التي تشير إلى درجة موافق وفقاً لفئات ليكرت الخماسي، وبانحراف معياري عام (0.591) الذي يشير إلى انخفاض التشتت في إجابات المشاركين. وقد حصلت الفقرة (4) على المرتبة الأولى في المزايا التي يحققها تطبيق التعاقد مع مراجع خارجي، وذلك لوجود أعلى قيمة للمتوسط الحسابي في الجدول وهو (4.03) وبانحراف معياري (0.815)، والتي تنص على أن وجود مراجع من خارج المصرف في حالة التعاقد الجزئي يساعد المراجعين الداخليين للمصرف على اكتساب المهارات، مما يؤيد جدوى تطبيق التعاقد الخارجي وخصوصاً التعاقد الجزئي لعدة مزايا أهمها اكتساب المراجعين الداخليين للمصرف للمهارات. أما المرتبة الثانية فقد كانت للفقرة (3) بمتوسط حسابي (4.02)، والتي تعبر عن توفير الخبرات التي يحتاجها المصرف بسرعة وفي الوقت المناسب وبانحراف معياري (0.800)، ويلبها في المراتب الأخرى باقي الفقرات على التوالي (2، 8، 1، 6، 7)، وفي المرتبة الأخيرة تأتي الفقرة (5) لحصولها على أدنى متوسط (3.37). ومن خلال ما تقدم من تحليل البيانات الخاصة بالإجابة على السؤال الفرعي الأول للدراسة فإن الإجابات كانت كلها إيجابية وبدرجة موافق، مما يؤيد جدوى التعاقد مع المراجع الخارجي لإداء مهام المراجعة الداخلية نظراً للمزايا التي يحققها.

السؤال الفرعي الثاني: ما مدى تأثير التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية على استقلالية المراجع الداخلي؟

جاءت ردود المشاركين على فقرات هذا السؤال من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (5) كالآتي:

الجدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاتجاهات إجابات المشاركين حول تأثير التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية على استقلالية المراجع الداخلي

الفقرات		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
9. الجهة التي يتبعها المتعاقد معه توفر له الدعم اللازم للقيام بمسؤولياته.	ت	53	171	42	10	0	3.97	0.700	موافق
	%	19.2	62.0	15.2	3.6	0			
10. التعاقد الخارجي الكلي يزيد من استقلالية المراجعة الداخلية عن المصرف بشكل كامل في الهيكل التنظيمي.	ت	77	126	34	37	2	3.87	0.995	موافق
	%	27.9	45.7	12.3	13.4	0.7			
11. التعاقد الخارجي يوفر استقلالية أكثر للمراجعة الداخلية	ت	75	129	27	42	3	3.84	1.026	موافق
	%	27.2	46.7	9.8	15.2	1.1			
12. التعاقد الخارجي الكلي يساعد على قيام المراجعة الداخلية بتأدية أعمالها بحرية أكثر.	ت	61	129	48	35	3	3.76	0.973	موافق
	%	22.1	46.7	17.4	12.7	1.1			
13. وجود مراجع من خارج المصرف متعاقد معه جزئيا كمدير لإدارة المراجعة الداخلية يدعم وضع المراجعة الداخلية في المصرف.	ت	51	119	66	33	7	3.63	0.999	موافق
	%	18.5	43.1	23.9	12.0	2.5			
المتوسط الحسابي العام							3.81		
الانحراف المعياري العام							0.718		

يلاحظ من المعطيات الظاهرة في الجدول رقم (5) أن اتجاهات إجابات المشاركين نحو كل الفقرات كانت إيجابية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للفقرات (3.81) الذي يقع ضمن الفئة التي تشير إلى درجة موافق وفقا لفئات ليكرت الخماسي، وبانحراف معياري عام (0.718) الذي يشير إلى انخفاض التشتت في إجابات المشاركين. وقد حصلت الفقرة (9) على المرتبة الأولى في تأثير تطبيق التعاقد الخارجي على استقلالية المراجع الداخلي، وذلك لوجود أعلى قيمة للمتوسط الحسابي في الجدول وهو (3.97) وبانحراف معياري (0.700)، التي تعبر عن أن الجهة التي يتبعها المتعاقد معه توفر له الدعم اللازم للقيام بمسؤولياته، مما يؤيد جدوى التعاقد الخارجي لزيادة استقلالية المراجع الداخلي نتيجة الإشراف عليها من قبل أعلى سلطة. أما المرتبة الثانية فقد كانت للفقرة (10) بمتوسط حسابي (3.87) وانحراف

معياري (0.995)، والتي تنص على أن التعاقد الخارجي الكلي يزيد من استقلالية المراجعة الداخلية عن المصرف بشكل كامل في الهيكل التنظيمي، ويليهما في المراتب الأخرى باقي الفقرات (11، 12) على الترتيب، وفي المرتبة الأخيرة تأتي الفقرة (13) بمتوسط (3.63).

ومن خلال تحليل فقرات الإجابة على السؤال الفرعي الثاني للدراسة نجد أن الإجابات كانت إيجابية، مما يؤيد جدوى التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية كمحاولة لزيادة استقلالية المراجع الداخلي لكي يقوم بمهامه بصورة أفضل. السؤال الفرعي الثالث: ما مدى تلبية التعاقد الخارجي لاحتياجات الإدارة؟ جاءت ردود المشاركين على فقرات هذا السؤال من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (6) كالآتي:

الجدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاتجاهات إجابات المشاركين حول تلبية التعاقد الخارجي لاحتياجات الإدارة

الفقرات		موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
14. التعاقد الخارجي يوفر الخبرات التي تحتاجها إدارة المراجعة الداخلية.	ت	62	171	24	18	1	4.00	0.779	موافق
	%	22.5	62.0	8.7	6.5	0.4			
15. التعاقد الخارجي الجزئي يمكن أن يساهم في تدريب باقي العاملين في إدارة المراجعة الداخلية.	ت	44	170	35	26	1	3.83	0.819	موافق
	%	15.9	61.6	12.7	9.4	0.4			
16. التعاقد المساعد مع خبير خارجي يساعد الإدارة في التعاون معه على توفير لائحة تنظيمية داخلية لتنظيم عمل المراجعة الداخلية.	ت	48	164	49	14	1	3.88	0.759	موافق
	%	17.4	59.4	17.8	5.1	0.4			
17. التعاقد الخارجي يطور من نظم الاتصال في إدارة المراجعة الداخلية.	ت	32	153	77	13	1	3.73	0.739	موافق
	%	11.6	55.4	27.9	4.7	0.4			
18. التعاقد الخارجي يزيد من التنسيق بين عمل المراجعة الداخلية وعمل المراجعة الخارجية.	ت	54	152	54	15	1	3.88	0.793	موافق
	%	19.6	55.1	19.6	5.4	0.4			
19. التعاقد الخارجي الجزئي يساعد الإدارة في توفير المراجعين الداخليين عند الحاجة إليهم بصورة أسرع.	ت	38	155	54	28	1	3.73	0.837	موافق
	%	13.8	56.2	19.6	10.1	0.4			
20. التعاقد الخارجي الجزئي يمكن الإدارة من وضع نظام جديد للمراجعة الداخلية.	ت	36	133	83	23	1	3.65	0.824	موافق
	%	13.0	48.2	30.1	8.3	0.4			
21. التعاقد الخارجي الكلي يمكن الإدارة من وضع نظام جديد للمراجعة	ت	55	137	59	24	1	3.80	0.870	موافق
	%	19.6	49.6	21.4	8.7	0.4			

الداخلية									
موافق	0.865	3.83	1	25	50	145	55	ت	22. يؤدى التعاقد الخارجي لأداء مهام ووظيفة المراجعة الداخلية إلى تحسين أداء المصرف.
			0.4	9.1	18.1	52.5	19.6	%	
موافق	0.755	3.97	1	13	38	166	58	ت	23. التعاقد الخارجي يساعد على مراجعة مدى الالتزام بسياسات وإجراءات المصرف.
			0.4	4.7	13.8	60.1	21.0	%	
موافق	0.745	3.93	1	11	48	163	53	ت	24. التعاقد الخارجي يساعد على مراجعة مدى الالتزام بخطط المصرف.
			0.4	4.0	17.4	59.1	19.2	%	
3.84		المتوسط الحسابي العام							
0.550		الانحراف المعياري العام							

يتضح من المعطيات الظاهرة بالجدول رقم (6) أن اتجاهات إجابات المشاركين نحو كل الفقرات كانت إيجابية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للفقرات (3.84)، الذي يقع ضمن الفئة التي تشير إلى درجة موافق وفقاً لفئات ليكرت الخماسي، وبانحراف معياري عام (0.550) الذي يشير إلى انخفاض التشتت في إجابات المشاركين. وقد جاءت الفقرة (14) في المرتبة الأولى في تلبية التعاقد الخارجي لاحتياجات الإدارة بأعلى قيمة للمتوسط الحسابي في الجدول وهو (4.00) وبانحراف معياري (0.789)، والتي تنص على أن التعاقد الخارجي يوفر الخبرات التي تحتاجها إدارة المراجعة الداخلية مما يؤيد تطبيق التعاقد الخارجي لتلبية احتياجات الإدارة. كما جاءت في المرتبة الثانية الفقرة (23) بمتوسط حسابي قدره (3.97)، والتي تعبر عن أن التعاقد الخارجي يساعد على مراجعة مدى الالتزام بسياسات وإجراءات المصرف، وبانحراف معياري (0.755)، ويليهما في المراتب الأخرى باقي الفقرات (24، 16، 18، 15، 22، 21، 17، 19) على الترتيب، وفي المرتبة الأخيرة تأتي الفقرة (20) بمتوسط (3.65).

وبناء على تحليل البيانات الخاصة بالإجابة على السؤال الفرعي الثالث نجد أن الإجابات كانت إيجابية، مما يؤيد جدوى تطبيق التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية نظراً لتلبية احتياجات الإدارة.

السؤال الفرعي الرابع: ما هو تأثير التعاقد الخارجي على تكاليف وظيفة المراجعة الداخلية؟

جاءت ردود المشاركين على فقرات هذا السؤال من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (7) كالآتي:

الجدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاتجاهات إجابات المشاركين حول تأثير التعاقد الخارجي على تكاليف وظيفة المراجعة الداخلية

الفقرات										موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
25. أتعاب تكليف مراجع خارجي لأداء مهام ووظيفة المراجعة الداخلية ستكون أقل من تكلفة ما يدفعه المصرف لموظفي إدارة المراجعة الداخلية.	ت	19	58	72	113	14	2.84	1.037	غير موافق	6.9	21.0	26.1	40.9	5.1			
	%																
26. التعاقد الخارجي يوفر للإدارة تكلفة العمالة الزائدة أثناء انخفاض العمل.	ت	26	129	59	55	7	3.41	0.992	موافق	9.4	46.7	21.4	19.9	2.5			
	%																
27. يوفر التعاقد الخارجي تكلفة تدريب العاملين بالمراجعة الداخلية للوصول للمستوى المطلوب.	ت	37	130	52	53	4	3.52	0.996	موافق	13.4	47.1	18.8	19.2	1.4			
	%																
28. التعاقد الخارجي يخلص الإدارة من التكلفة الثابتة للعاملين لتحل محلها تكلفة التعاقد المتغيرة.	ت	34	127	49	57	9	3.43	1.051	موافق	12.3	46.0	17.8	20.7	3.3			
	%																
29. تكليف مراجع خارجي سيمكن المصرف من الحصول على منافع أكبر من التكلفة المدفوعة (أتعاب المرجع).	ت	41	109	83	37	6	3.51	0.974	موافق	14.9	39.5	30.1	13.4	2.2			
	%																
30. التعاقد الخارجي يوفر خبرات متخصصة لا يمكن للمصرف الاحتفاظ الدائم بها.	ت	54	172	27	23	0	3.93	0.790	موافق	19.6	62.3	9.8	8.3	0			
	%																
31. يمكن لجهة التعاقد شراء معدات وتجهيزات غالية الثمن بالشكل الذي لا يستطيع المصرف تحمله.	ت	20	88	99	63	6	3.19	0.944	موافق	7.2	31.9	35.9	22.8	2.2			
	%																
المتوسط الحسابي العام																	3.41
الانحراف المعياري العام																	0.682

يتبين من المعطيات الظاهرة في الجدول رقم (7) أن اتجاهات إجابات المشاركين نحو أغلب الفقرات كانت إيجابية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.41)، الذي يقع ضمن الفئة التي تشير إلى درجة موافق وفقا لفئات ليكرت الخماسي، وبانحراف معياري عام (0.682)، والذي يشير إلى انخفاض التشتت في

إجابات المشاركين، باستثناء فقرة واحدة تقع داخل فئة غير موافق بمتوسط حسابي (2.84) وفقا لفئات ليكرت الخماسي. وقد جاءت الفقرة (30) في المرتبة الأولى من بين الفقرات التي توضح تأثير التعاقد الخارجي على تكاليف وظيفة المراجعة الداخلية، وذلك لوجود أعلى قيمة للمتوسط الحسابي في الجدول وهو (3.93) وبانحراف معياري (0.790) التي تنص على أن التعاقد الخارجي يوفر خبرات متخصصة لا يمكن للمصرف الاحتفاظ الدائم بها، أما الفقرة (27) فظهرت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.52) وبانحراف معياري (0.996)، والتي تعبر عن أن التعاقد الخارجي يوفر تكلفة تدريب العاملين بالمراجعة الداخلية للوصول للمستوى المطلوب، ويليهما في المراتب الأخرى باقي الفقرات (29، 28، 26، 31) على الترتيب، وفي المرتبة الأخيرة تأتي الفقرة (25) بمتوسط حسابي (2.84)، التي تقع داخل فئة غير موافق وفقا لفئات ليكرت الخماسي.

ومن خلال ما تقدم من تحليل البيانات الخاصة بالإجابة على السؤال الفرعي الرابع للدراسة نجد أن الإجابات كانت أغلبها إيجابية، مما يؤيد جدوى تطبيق التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية كوسيلة للحد من التكاليف الزائدة التي تتكبدها إدارة المراجعة الداخلية.

السؤال الفرعي الخامس: ما مدى مساهمة التعاقد الخارجي في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية؟

جاءت ردود المشاركين على فقرات هذا السؤال من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (8) كالآتي:

الجدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاتجاهات إجابات المشاركين حول مدى مساهمة التعاقد الخارجي في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية

الفقرات			موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
32. التعاقد الخارجي يزيد من كفاءة لعمل في إدارة المراجعة الداخلية	ت	72	157	30	15	2	4.02	0.809	موافق	
	%	26.1	56.9	10.9	5.4	0.7				
33. التعاقد الخارجي يزيد من استخدام أساليب المراجعة الحديثة وتطبيق تكنولوجيا المراجعة المتقدمة	ت	72	162	29	12	1	4.06	0.756	موافق	
	%	26.1	58.7	10.5	4.3	0.4				
34. التعاقد الخارجي يوفر الخبرة والكفاءة المطلوبة لأداء مهام المراجعة الداخلية	ت	65	168	31	10	2	4.03	0.748	موافق	
	%	23.6	60.9	11.2	3.6	0.7				
35. التعاقد الخارجي يزيد بدرجة معقولة من مستوى كفاءة أداء المراجعة الداخلية	ت	50	178	34	12	2	3.95	0.737	موافق	
	%	18.1	64.5	12.3	4.3	0.7				
36. يعتبر التعاقد الخارجي بديل مناسب للمصارف الراغبة في تخفيض حجم مخاطر المراجعة	ت	52	127	64	31	2	3.71	0.924	موافق	
	%	18.8	46.0	23.2	11.2	0.7				
37. التعاقد الخارجي يساعد على تحديد أشخاص معينين للقيام بكل عملية حسب التخصص والكفاءة	ت	54	146	53	20	3	3.83	0.865	موافق	
	%	19.6	52.9	19.2	7.2	1.1				
38. التعاقد الجزئي مع مراجع خارجي كمشرف على إدارة المراجعة الداخلية يساعد على تنظيم العمل بها	ت	42	154	56	20	4	3.7609	0.84899	موافق	
	%	15.2	55.8	20.3	7.2	1.4				
39. التعاقد مع خبرات جديدة يطور من عمل المراجعة الداخلية.	ت	58	182	24	10	2	4.03	0.713	موافق	
	%	21.0	65.9	8.7	3.6	0.7				
40. التعاقد الخارجي يزيد من شمولية برنامج المراجعة الداخلية	ت	43	165	50	16	2	3.84	0.781	موافق	
	%	15.6	59.6	18.1	5.8	0.7				
المتوسط الحسابي العام									3.91	
الانحراف المعياري العام									0.609	

يتضح من المعطيات الظاهرة بالجدول رقم (8) أن اتجاهات إجابات المشاركين نحو كل الفقرات كانت **إيجابية**، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للفقرات (3.91)، الذي يقع ضمن الفئة التي تشير إلى درجة **موافق** وفقا لفئات ليكرت الخماسي، وبانحراف معياري عام (0.609) الذي يشير إلى انخفاض التشتت في إجابات المشاركين. وقد حصلت الفقرة (33) على المرتبة الأولى في مساهمة التعاقد الخارجي في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية، وذلك لوجود أعلى قيمة للمتوسط الحسابي في الجدول وهو (4.06) وبانحراف معياري (0.756)، التي تعبر عن أن التعاقد

الخارجي يزيد من استخدام أساليب المراجعة الحديثة وتطبيق تكنولوجيا المراجعة المتقدمة، مما يؤيد جدوى تطبيق التعاقد الخارجي للتطوير من وظيفة المراجعة الداخلية. أما المرتبة الثانية فقد كانت للفقرتين (34 و 39) بمتوسط حسابي (4.03) حيث تعبر الفقرة (34) عن أن التعاقد الخارجي يوفر الخبرة والكفاءة المطلوبة لأداء مهام المراجعة الداخلية، وبانحراف معياري (0.748)، أما الفقرة (39) تنص على أن التعاقد مع خبرات جديدة يطور من عمل المراجعة الداخلية، ويلبيها في المراتب الأخرى باقي الفقرات (32، 35، 40، 37، 38) على الترتيب، وفي المرتبة الأخيرة تأتي الفقرة (36) لحصولها على أدنى متوسط (3.71).

ومن خلال ما تقدم من تحليل البيانات الخاصة بإجابة السؤال الفرعي الخامس للدراسة نجد أن الإجابات كانت إيجابية، مما يؤيد جدوى تطبيق التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية لمساهمة الفعالة في تطوير المراجعة الداخلية داخل المصرف.

السؤال الفرعي السادس: ما مدى تأثير التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية على استقلالية المراجع الخارجي؟

جاءت ردود المشاركين على فقرات هذا السؤال من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (9) كالآتي:

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاتجاهات إجابات المشاركين حول مدى تأثير التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية على استقلالية المراجع الخارجي؟

الفقرات		موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
41. التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية لا يؤثر سلباً على استقلال المراجعة الخارجية لفحص القوائم المالية في حالة التعاقد مع نفس المراجع.	ت	9	35	34	101	97	2.12	1.125	غير موافق
	%	3.3	12.7	12.3	36.6	35.1			
42. لمستخدمي القوائم المالية قدرة على الفصل ما بين المراجعين الخارجيين في أداء المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.	ت	2	49	74	110	41	2.50	0.974	غير موافق
	%	0.7	17.8	26.8	39.9	14.9			
43. التعاقد الخارجي الكلي على أعمال المراجعة الداخلية لا يؤثر على إدراك مستخدمي القوائم المالية لاستقلال المراجع الخارجي.	ت	2	33	81	125	35	2.43	0.885	غير موافق
	%	0.7	12.0	29.3	45.3	12.7			
44. التعاقد مع نفس المراجع للقيام بالمراجعة الداخلية والخارجية معاً	ت	11	63	47	90	65	2.51	1.192	غير موافق
	%	4.0	22.8	17.0	32.6	23.5			

يقوي نظام الرقابة الداخلية.								
موافق	0.974	3.38	10	51	57	141	17	ت
			3.6	18.5	20.7	51.5	6.2	%
موافق	1.009	3.40	11	52	51	140	22	ت
			4.0	18.8	18.5	50.7	8.0	%
2.72		المتوسط الحسابي العام						
0.559		الانحراف المعياري العام						

يتبين من المعطيات الظاهرة في الجدول رقم (9) أن اتجاهات إجابات المشاركين نحو أغلب الفقرات كانت سلبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.72)، الذي يقع ضمن الفئة التي تشير إلى درجة غير موافق وفقاً لفئات ليكرت الخماسي وهو أقل من المتوسط الحسابي المقاس عليه في الدراسة (2.995)، وبانحراف معياري عام (0.559)، والذي يشير إلى انخفاض التشتت في إجابات المشاركين، باستثناء الفقرتين رقم (45، 46) جاءت بمتوسط حسابي (3.38، 3.40) على التوالي هو أعلى من المقاس عليه في الدراسة (2.995)، وبالتالي تقع ضمن الفئة التي تشير إلى درجة موافق وفقاً لفئات ليكرت الخماسي. وقد جاءت الفقرة (46) في المرتبة الأولى في مدى تأثير التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية على استقلالية المراجع الخارجي بأعلى قيمة للمتوسط الحسابي في الجدول (3.40) وبانحراف معياري (1.009)، والتي تنص على أن قيام المراجع الخارجي المستقل بتقديم استشارات للمراجعة الداخلية في حالة التعاقد لا يؤثر على استقلاليته، كما جاءت في المرتبة الثانية الفقرة (45) بمتوسط حسابي (3.38) بانحراف معياري (0.974) والتي تقول أن التعاقد الخارجي الجزئي مع المراجع الخارجي للمصرف كمصرف على المراجعة الداخلية يقلل من نطاق عمل المراجعة الخارجية، ويلبيها في المراتب الأخرى باقي الفقرات (44، 42، 43، 41) على التوالي، والتي تعكس وجهة نظر سلبية (غير موافق)، مما يبين أن للتعاقد الخارجي وخصوصاً التعاقد الكلي تأثير سلبي على استقلالية المراجعة الخارجية، وعلى إدراك مستخدمي القوائم المالية لاستقلال المراجع الخارجي وخصوصاً التعاقد مع نفس المراجع للقيام بالمراجعة الداخلية والخارجية معاً، في حين أن الفقرتين (45، 46) تشير إلى أن التعاقد الخارجي لا يضعف من استقلالية المراجعة الخارجية عند استخدام التعاقد الجزئي أو الاكتفاء بتقديم الاستشارات للمراجعة الداخلية كما هو مبين أعلاه.

وبناء على تحليل البيانات الخاصة بالإجابة على السؤال الفرعي السادس نجد أن الإجابات كانت معظمها سلبية، وهذا لا يؤيد تطبيق التعاقد الخارجي مع نفس المراجع لأداء مهام المراجعة الداخلية والخارجية معا لأي سبب كان، حتى لا يسبب ذلك ضعف في استقلالية المراجعة الخارجية والمراجع الخارجي والقيام بالفصل بين الوظائفيتين.

ثالثاً- اختبار الفروق بين إجابات فئات الدراسة:

لمعرفة مدى وجود فروق بين آراء فئات الدراسة تم تحليل الاستثمارات الخاصة بكل فئة على حدة، لحساب متوسط إجابات فئات الدراسة لكل سؤال من الأسئلة الفرعية للدراسة وذلك حسب اختلاف الفئات من حيث الوظيفة، والمقارنة بين الآراء كما هو موضح في الجداول التالية.

مقارنة بين متوسطات إجابات فئات الدراسة حول المزايا التي يوفرها التعاقد الخارجي ولو بصفة جزئية

الفقرات	المراجعين الداخليين		أعضاء مجلس الإدارة		المراجعين الخارجيين		أعضاء هيئة التدريس	
	المتوسط	الاتجاه	المتوسط	الاتجاه	المتوسط	الاتجاه	المتوسط	الاتجاه
توفير العدد الكافي من المراجعين الداخليين والملائم لحجم عمليات المصرف عند الحاجة.	3.83	موافق	3.44	موافق	3.99	موافق	3.86	موافق
مساعدة إدارة المصرف على توفير مراجعين أثناء زيادة العمل.	3.72	موافق	3.80	موافق	4.03	موافق	3.95	موافق
توفير الخبرات التي يحتاجها المصرف بسرعة وفي الوقت المناسب	3.97	موافق	3.77	موافق	4.17	موافق	4.089	موافق
وجود مراجع من خارج المنشأة في حالة التعاقد الجزئي يساعد المراجعين الداخليين للمصرف على اكتساب المهارات.	3.66	موافق	3.84	موافق	4.19	موافق تماماً	4.11	موافق
مكاتب المراجعة الخارجية تؤدي العمل بشكل أفضل من المراجعين الداخليين بالمصرف	2.90	غير موافق	3.19	محايد	3.63	موافق	3.43	موافق
التمكن من استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل واختبار المعلومات المتحصل عليها.	3.62	موافق	3.69	موافق	3.83	موافق	3.63	موافق
يعتبر التعاقد الخارجي أسهل من قيام المصرف بتدريب العاملين من ناحية الوقت	2.97	غير موافق	3.34	محايد	3.60	موافق	3.49	موافق
توفر المتطلبات التي تمكن من تحقيق الكفاءة والفعالية المطلوبة.	3.62	موافق	3.80	موافق	3.91	موافق	3.85	موافق
المزايا التي يوفرها التعاقد الخارجي ولو بصفة جزئية	2.90	موافق	3.61	موافق	3.92	موافق	3.80	موافق

من البيانات الواردة بالجدول رقم (10) نلاحظ أن إجابات فئات الدراسة على السؤال الفرعي الأول والخاص بالمزايا التي يوفرها التعاقد الخارجي ولو بصفة جزئية، كانت **بالموافقة** من قبل كل الفئات على أن للتعاقد الخارجي مزايا تشجع المصارف على تطبيقه، باستثناء فئة المراجعين الداخليين الذين يرون **عدم الموافقة** على الفقرتين التاليتين: "مكاتب المراجعة الخارجية تؤدي العمل بشكل أفضل من المراجعين الداخليين بالمصرف"، و"يعتبر التعاقد الخارجي أسهل من قيام المصرف بتدريب العاملين من ناحية الوقت"، كما أن فئة أعضاء مجلس الإدارة كان موقفهم على الحياد لنفس الفقرات.

الجدول رقم (11) مقارنة بين متوسطات إجابات فئات الدراسة حول تأثير التعاقد الخارجي على استقلالية المراجعة الداخلية

الفقرات	المراجعين الداخليين		أعضاء مجلس الإدارة		المراجعين الخارجيين		أعضاء هيئة التدريس	
	المتوسط	الاتجاه	المتوسط	الاتجاه	المتوسط	الاتجاه	المتوسط	الاتجاه
الجهة التي يتبعها المتعاقد معه توفر له الدعم اللازم للقيام بمسؤولياته	3.90	موافق	3.92	موافق	4.09	موافق	3.92	موافق
التعاقد الخارجي الكلي يزيد من استقلالية المراجعة الداخلية عن المصرف بشكل كامل في الهيكل التنظيمي.	3.45	موافق	3.86	موافق	3.99	موافق	3.90	موافق
التعاقد الخارجي يوفر استقلالية أكثر للمراجعة الداخلية	3.34	محايد	3.81	موافق	3.91	موافق	3.93	موافق
التعاقد الخارجي الكلي يساعد على قيام المراجعة الداخلية بتأدية أعمالها بحرية أكثر	3.52	موافق	3.69	موافق	3.87	موافق	3.79	موافق
وجود مراجع من خارج المصرف متعاقد معه جزئياً كمدير لإدارة المراجعة الداخلية يدعم وضع المراجعة الداخلية في المصرف	3.07	محايد	3.70	موافق	3.55	موافق	3.80	موافق
أثر التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية على استقلالية المراجعة الداخلية	3.46	موافق	3.80	موافق	3.88	موافق	3.87	موافق

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (11) أن إجابات فئات الدراسة على السؤال الفرعي الثاني والخاص بتأثير التعاقد على استقلالية المراجعة الداخلية، تشير إلى أن هناك اتفاقاً وتجانساً ما بين متوسطات إجابات كل الفئات **بالموافقة** على أن التعاقد الخارجي يزيد من استقلالية المراجعة الداخلية، باستثناء فئة المراجعين الداخليين الذين أبدوا رأياً محايداً في موضوع توفير التعاقد الخارجي لاستقلالية أكثر

للمراجعة الداخلية، وكذلك في حالة وجود مراجع من خارج المصرف متعاقد معه جزئياً كمدير لإدارة المراجعة الداخلية يدعم وضع المراجعة الداخلية في المصرف. مقارنة بين متوسطات إجابات فئات الدراسة حول تلبية التعاقد الخارجي لاحتياجات الإدارة

العبارة	المراجعين الداخليين		أعضاء مجلس الإدارة		المراجعين الخارجيين		أعضاء هيئة التدريس	
	المتوسط	الاتجاه	المتوسط	الاتجاه	المتوسط	الاتجاه	المتوسط	الاتجاه
التعاقد الخارجي يوفر الخبرات التي تحتاجها إدارة المراجعة الداخلية	3.55	موافق	3.84	موافق	4.12	موافق	4.12	موافق
التعاقد الخارجي الجزئي يمكن أن يساهم في تدريب باقي العاملين في إدارة المراجعة الداخلية.	2.93	محايد	3.72	موافق	4.08	موافق	3.97	موافق
التعاقد المساعد مع خبير خارجي يساعد الإدارة في التعاون معه على توفير لائحة تنظيمية داخلية لتنظيم عمل المراجعة الداخلية	3.52	موافق	3.89	موافق	3.97	موافق	3.91	موافق
التعاقد الخارجي يطوّر من نظم الاتصال في إدارة المراجعة الداخلية	3.55	موافق	3.66	موافق	3.88	موافق	3.71	موافق
التعاقد الخارجي يزيد من التنسيق بين عمل المراجعة الداخلية وعمل المراجعة الخارجية	3.86	موافق	3.84	موافق	3.92	موافق	3.88	موافق
التعاقد الخارجي الجزئي يساعد الإدارة في توفير المراجعين الداخليين عند الحاجة إليهم بصورة أسرع	3.41	موافق	3.63	موافق	3.79	موافق	3.83	موافق
التعاقد الخارجي الجزئي يمكن الإدارة من وضع نظام جديد للمراجعة الداخلية.	3.48	موافق	3.63	موافق	3.73	موافق	3.66	موافق
التعاقد الخارجي الكلي يمكن الإدارة من وضع نظام جديد للمراجعة الداخلية	3.34	محايد	3.75	موافق	4.01	موافق	3.80	موافق
يؤدي التعاقد الخارجي للقيام بمهام المراجعة الداخلية إلى تحسين أداء المنشأة	3.45	موافق	3.80	موافق	4.04	موافق	3.79	موافق
التعاقد الخارجي يساعد على مراجعة مدى الالتزام بسياسات وإجراءات المصرف	3.79	موافق	4.03	موافق	4.10	موافق	3.88	موافق
التعاقد الخارجي يساعد على مراجعة مدى الالتزام بخطط المصرف.	3.79	موافق	3.92	موافق	4.00	موافق	3.91	موافق
تلبية التعاقد الخارجي لاحتياجات الإدارة	3.52	موافق	3.79	موافق	3.97	موافق	3.86	موافق

من البيانات الواردة بالجدول رقم (12) نلاحظ أن إجابات فئات الدراسة على السؤال الفرعي الثالث والخاص بتلبية التعاقد الخارجي لاحتياجات الإدارة تشير إلى وجود اتفاق وتجانس ما بين متوسطات إجابات كل الفئات **بالموافقة** على أن التعاقد الخارجي يلبي احتياجات الإدارة، مع ملاحظة أن فئة المراجعين الداخليين أعطت رأياً

محايداً على الفقرتين التاليتين: "التعاقد الخارجي الجزئي يمكن أن يساهم في تدريب باقي العاملين في إدارة المراجعة الداخلية"، و"التعاقد الخارجي الكلي يمكن الإدارة من وضع نظام جديد للمراجعة الداخلية".

مقارنة بين متوسطات إجابات فئات الدراسة حول تأثير التعاقد الخارجي على تكاليف أداء بمهام المراجعة الداخلية

العبارة	المراجعين الداخليين		أعضاء مجلس الإدارة		المراجعين الخارجيين		أعضاء هيئة التدريس	
	المتوسط	الاتجاه	المتوسط	الاتجاه	المتوسط	الاتجاه	المتوسط	الاتجاه
أتعاب تكليف مراجع خارجي للقيام بمهام المراجعة الداخلية ستكون أقل من تكلفة ما يدفعه المصرف لموظفي إدارة المراجعة الداخلية.	2.45	غير موافق	2.59	غير موافق	3.14	محايد	2.87	محايد
التعاقد الخارجي يوفر للإدارة تكلفة العمالة الزائدة أثناء انخفاض العمل.	3.07	محايد	3.23	محايد	3.68	موافق	3.40	موافق
يوفر التعاقد الخارجي تكلفة تدريب العاملين بالمراجعة الداخلية للوصول للمستوى المطلوب.	2.90	محايد	3.33	محايد	3.56	موافق	3.77	موافق
التعاقد الخارجي يخلص الإدارة من التكلفة الثابتة للعاملين لتحل محلها تكلفة التعاقد المتغيرة.	2.79	محايد	3.33	محايد	3.42	موافق	3.69	موافق
تكليف مراجع خارجي سيمكن المصرف من الحصول على منافع أكبر من التكلفة المدفوعة (أتعاب المرجع).	2.93	محايد	3.39	محايد	3.73	موافق	3.59	موافق
التعاقد الخارجي يوفر خبرات	3.31	محايد	3.94	موافق	4.12	موافق	3.96	موافق

								متخصصة لا يمكن للمنشأة الاحتفاظ الدائم بها.
محاييد	3.29	محاييد	3.23	محاييد	3.13	محاييد	2.90	يمكن لجهة التعاقد شراء معدات وتجهيزات عالية الثمن بالشكل الذي لا يستطيع المصرف تحمله.
موافق	3.51	موافق	3.55	محاييد	3.28	محاييد	2.91	تأثير التعاقد الخارجي على تكاليف القيام بوظيفة المراجعة الداخلية

نلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (13) أن إجابات فئات الدراسة على السؤال الفرعي الرابع والخاص بتأثير التعاقد الخارجي على تكاليف أداء وظيفة المراجعة الداخلية تشير إلى وجود فرق بين إجابات فئات المشاركين، حيث **يوافق** كل من فئة المراجعين الخارجيين وفئة أعضاء هيئة التدريس على أن التعاقد الخارجي يوفر في تكاليف أداء وظيفة المراجعة الداخلية، على خلاف فئة المراجعين الداخليين الذين اعطوا رأياً **محاييداً قريب من عدم الموافقة** حول تأثير التعاقد الخارجي على تكاليف وظيفة المراجعة الداخلية، وفئة أعضاء مجلس الإدارة الذين ابدوا رأياً **محاييداً قريب من الموافقة**.

الجدول رقم (14) مقارنة بين متوسطات إجابات فئات الدراسة حول مساهمة التعاقد الخارجي في تطوير المراجعة الداخلية

الفقرات	المراجعين الداخليين		أعضاء مجلس الإدارة		المراجعين الخارجيين		أعضاء هيئة التدريس	
	المتوسط	الاتجاه	المتوسط	الاتجاه	المتوسط	الاتجاه	المتوسط	الاتجاه
التعاقد الخارجي يزيد من كفاءة العمل في إدارة المراجعة الداخلية	3.59	موافق	3.86	موافق	4.17	موافق	4.13	موافق
التعاقد الخارجي يزيد من استخدام أساليب المراجعة الحديثة وتطبيق تكنولوجيا المراجعة المتقدمة	3.83	موافق	4.06	موافق	4.13	موافق	4.07	موافق
التعاقد الخارجي يوفر الخبرة والكفاءة المطلوبة لأداء بمهام المراجعة الداخلية	3.79	موافق	3.86	موافق	4.14	موافق	4.11	موافق
التعاقد الخارجي يزيد بدرجة معقولة من مستوى كفاءة أداء المراجعة الداخلية	3.48	موافق	3.92	موافق	4.05	موافق	4.02	موافق
يعتبر التعاقد الخارجي بديل مناسب للمصارف الراغبة في تخفيض حجم مخاطر المراجعة	3.28	محايد	3.63	موافق	3.79	موافق	3.82	موافق
التعاقد الخارجي يساعد على تحديد أشخاص معينين للقيام بكل عملية حسب التخصص والكفاءة	3.45	موافق	3.64	موافق	4.01	موافق	3.90	موافق
التعاقد الجزئي مع مراجع خارجي كمشرف على إدارة المراجعة الداخلية يساعد على تنظيم العمل بها	3.17	محايد	3.61	موافق	3.88	موافق	3.92	موافق
التعاقد مع خبرات جديدة يطور من عمل المراجعة الداخلية.	3.59	موافق	3.94	موافق	4.15	موافق	4.11	موافق
التعاقد الخارجي يزيد من شمولية برنامج المراجعة الداخلية	3.45	موافق	3.78	موافق	9.96	موافق	3.89	موافق
مساهمة التعاقد الخارجي في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية	3.51	موافق	3.81	موافق	4.03	موافق	4.00	موافق

أما فيما يتعلق بالبيانات الواردة بالجدول رقم (14) نلاحظ اتفاق إجابات فئات الدراسة على السؤال الفرعي الخامس **بالموافقة** على أن التعاقد الخارجي يزيد من تطوير المراجعة الداخلية، باستثناء فئة المراجعين الداخليين الذين اعطوا رأياً محايداً على الفقرتين التاليتين: "يعتبر التعاقد الخارجي بديل مناسب للمصارف الراغبة في تخفيض حجم مخاطر المراجعة"، و "التعاقد الجزئي مع مراجع خارجي كمشرف على إدارة المراجعة الداخلية يساعد على تنظيم العمل بها".

الجدول رقم (15) مقارنة بين متوسطات إجابات فئات الدراسة حول تأثير التعاقد الخارجي على استقلالية المراجع الخارجي

الفقرات		المراجعين الداخليين		أعضاء مجلس الإدارة		المراجعين الخارجيين		أعضاء هيئة التدريس	
		المتوسط	الاتجاه	المتوسط	الاتجاه	المتوسط	الاتجاه	المتوسط	الاتجاه
التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية لا يؤثر سلباً على استقلال المراجعة الخارجية لفحص القوائم المالية في حالة التعاقد مع نفس المراجع		2.48	غير موافق	2.86	محايد	2.00	غير موافق	2.07	غير موافق
لمستخدمي القوائم المالية قدرة على الفصل ما بين المراجعين الخارجيين في أداء المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية		2.69	محايد	3.14	محايد	2.41	غير موافق	2.38	غير موافق
التعاقد الخارجي الكلي على أعمال المراجعة الداخلية لا يؤثر على إدراك مستخدمي القوائم المالية لاستقلال المراجع الخارجي		2.31	غير موافق	2.97	محايد	2.35	غير موافق	2.46	غير موافق
التعاقد مع نفس المراجع للقيام بالمراجعة الداخلية والخارجية معاً يقوي نظام الرقابة الداخلية..		3.28	محايد	2.53	غير موافق	2.37	غير موافق	2.39	غير موافق
التعاقد الخارجي الجزئي مع المراجع الخارجي للمصرف كمشرف على المراجعة الداخلية يقلل من نطاق عمل المراجعة الخارجية.		3.48	موافق	3.36	محايد	3.13	محايد	3.54	موافق
قيام المراجع الخارجي المستقل بتقديم استشارات للمراجعة الداخلية في حالة التعاقد لا يؤثر على استقلاليته		3.79	موافق	3.44	موافق	3.37	محايد	3.29	محايد
أثر التعاقد الخارجي للقيام بمهام المراجعة الداخلية على استقلالية المراجع الخارجي		3.01	محايد	3.33	محايد	2.60	محايد	2.69	محايد

نلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (15) أن المتوسط الإجمالي لإجابات كل من فئة المراجعين الداخليين وفئة أعضاء مجلس الإدارة حول وجود تأثير للتعاقد الخارجي على استقلالية المراجع الخارجي يشير إلى أن رأيهما محايد قريب من فئة الموافقة، في حين أن كل من فئة المراجعين الخارجيين وفئة أعضاء هيئة التدريس كان رأيهما محايد بمتوسط قريب من فئة عدم الموافقة.

النتائج والتوصيات:

نستعرض في هذا الجزء أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات، وكذلك توصيات الدراسة.

أولاً- النتائج:

- بناء على التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة من خلال الأسئلة الفرعية له، تم التوصل إلى النتائج التالية:
- 1- يقدم التعاقد مع مراجع خارجي العديد من المزايا التي تجعل من المصارف التجارية تفكر في الاستعانة بمصادر خارجية لأداء وظيفة المراجعة الداخلية، حيث يوفر العدد الكافي من المراجعين بالخبرة المطلوبة والمهارات اللازمة متى تمت الحاجة إليهم بصورة أسهل، مما يؤيد جدوى تطبيق التعاقد مع مراجع خارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية نظراً للمزايا التي يحققها.
 - 2- وجود مراجع من خارج الهيكل التنظيمي للمصرف لأداء مهام المراجعة الداخلية يوفر استقلالية أكثر لإدارة المراجعة الداخلية، كما أنه يدعم وضعها لتتمكن من تأدية أعمالها بحرية أكثر، مما يؤيد جدوى تطبيق التعاقد مع مراجع خارجي نتيجة الإشراف عليها من قبل أعلى سلطة كمحاولة للزيادة من استقلالية المراجعة الداخلية لكي تقوم بمهامها بصورة أفضل.
 - 3- التعاقد مع مراجع خارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية سواء كان تعاقد كلي أو بشكل جزئي فهو يلبي العديد من احتياجات الإدارة، كتوفير خبرات جديدة تساعد على تطوير العمل لتحسين أداء المصرف وتدريب باقي العاملين.
 - 4- رغم أنه قد تكون أتعاب المراجع المتعاقد معه أعلى مما يدفعه المصرف لموظفي إدارة المراجعة الداخلية، إلا أن التعاقد مع مراجع خارجي سيمكن المصارف من الحصول على منافع أكبر من التكلفة المدفوعة، والتخلص من التكاليف الزائدة والخسائر المتوقعة من سوء عمل نظام الرقابة الداخلية، وأن التعاقد مع مراجع خارجي يوفر خبرات متخصصة لا يمكن للمصرف الاحتفاظ الدائم بها مما يؤيد جدوى تطبيق التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية كوسيلة للتخفيض من التكاليف الزائدة التي تنكبدها إدارة المراجعة الداخلية.
 - 5- يساهم التعاقد مع مراجع خارجي في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية من خلال استخدام أساليب المراجعة الحديثة وتطبيق تكنولوجيا المراجعة المتقدمة، وتوفير الكفاءة المطلوبة والخبرة في التخصص، فالتعاقد مع خبرات جديدة يطور من عمل المراجعة الداخلية مما يؤيد جدوى تطبيق التعاقد الخارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية، لمساهمة الفعالة في تطوير المراجعة الداخلية داخل المصرف.
 - 6- أن للتعاقد مع مراجع خارجي وخصوصاً التعاقد الكلي تأثيراً سلبياً على استقلالية المراجعة الخارجية، وعلى إدراك مستخدمي القوائم المالية لاستقلال المراجع

الخارجي وخصوصا التعاقد مع نفس المراجع للقيام بالمراجعة الداخلية والخارجية معاً، في حين أن التعاقد مع مراجع خارجي لا يضعف من استقلالية المراجعة الخارجية عند استخدام التعاقد الجزئي أو الاكتفاء بتقديم الاستشارات للمراجعة الداخلية، حيث لا يؤثر التعاقد مع مراجع خارجي على استقلالية المراجعة الخارجية في حالة التعاقد مع مراجع آخر غير المراجع القائم بمراجعة القوائم المالية للمصرف، أما التعاقد مع نفس المراجع فإن الازدواجية في المراجعة تؤثر سلبياً على استقلالية المراجعة الخارجية مما لا يؤيد التعاقد الخارجي مع نفس المراجع لأداء مهام المراجعة الداخلية والخارجية معا لأي سبب كان، حتى لا يسبب ذلك ضعف في استقلالية المراجعة الخارجية والمراجع الخارجي والقيام بالفصل بين الوظيفتين.

7- وجود توافق وتجانس في إجابات الفئات المشاركة في الدراسة، حيث أثبتت الدراسة عدم وجود اختلاف في آراء فئات الدراسة حول المزايا التي يقدمها التعاقد مع مراجع خارجي للقيام بمهام المراجعة الداخلية وتأثيره الإيجابي على استقلالية المراجعة الداخلية، ومساهمة في تطوير القيام بمهام المراجعة الداخلية، وكذلك وجود تشابه وتوافق كبير ما بين كل فئات الدراسة بإعطائهم رأي بالموافقة على أن التعاقد مع مراجع خارجي يلبي احتياجات الإدارة. في حين اختلف الرأي بين فئات الدراسة حول تأثير التعاقد مع مراجع خارجي على تكاليف المراجعة الداخلية، حيث يوافق كل من المراجعين الخارجيين وأعضاء هيئة التدريس على أن التعاقد الخارجي يوفر في تكاليف القيام بالمراجعة الداخلية، على خلاف كل من المراجعين الداخليين وأعضاء مجلس الإدارة حيث تم إعطائهم رأي محايد، كما وجد فرق بسيط حول تأثير التعاقد مع مراجع خارجي على استقلالية المراجع الخارجي، فكل من المراجعين الداخليين وأعضاء مجلس الإدارة كان رأيهم محايد قريب من فئة الموافقة، في حين أن كل من المراجعين الخارجيين وأعضاء هيئة التدريس كان رأيهم محايد بمتوسط قريب من فئة عدم الموافقة.

من خلال كل ما سبق توصلت الدراسة إلى وجود جدوى من تطبيق التعاقد مع مراجع خارجي لأداء مهام المراجعة الداخلية كاتجاه حديث يساعد على تطوير وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

ثانيا- التوصيات:

توصي الدراسة بضرورة قيام الجهات المختصة بتطبيق التعاقد مع مراجع خارجي في المصارف التجارية الليبية لتحسين أداء المراجعة الداخلية، وتنظيم قانون يوضح كافة جوانب التعاقد وينظمه.

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

قائمة المراجع :

1. أبو العلا، محمد عبد العزيز (2017). مدخل كمي مقترح لترشيد قرار الإسناد الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية في ظل مخاطر الوكالة (دراسة حالة على بنك التنمية والائتمان الزراعي). مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 1(1)، 469 - 543.
2. البلوي، ناصر مفرج (2021). محددات جودة المراجعة الداخلية وأثرها على اعتماد المراجع الخارجي على وظيفة المراجعة الداخلية (دراسة ميدانية في بيئة الممارسة المهنية السعودية). المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، 2 (19)، 180 - 208.
3. الحسان، عطا الله احمد سويلم (2009). الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات (ط 1). مؤسسة الراية.
4. المنيف، إبراهيم عبد الله (2007). الأبعاد التنظيمية والسلوكية لترابط حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية مع المراجعة الخارجية. مجلة المدير، دار الراية الشرقية للنشر والتوزيع، 7 (84)، 23-31.
5. الهيئة العامة لسوق المال (2002). قرار إداري رقم 2002/6م بشأن ضوابط تشكيل لجنة التدقيق وتعيين المراجع الداخلي والمستشار القانوني. سلطنة عمان. متوفر على الموقع: <http://www.omancma.org/template>
6. بابر، بشير بكري عجيب (2023). أثر الاسناد الخارجي للمراجعة الداخلية على جودة الأداء المهني للمراجعة الخارجية (دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة الخارجية السودانية 2022 م). مجلة القلزم، (27)، 83-108.
7. باسيل، مايكل صمونيل الفونس (2016). التعاقد الخارجي وأثره على إدارة التكلفة. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 7 (4)، 389-416.
8. بدر، عصام علي (2019). أثر الإسناد الخارجي للمراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة السعودية). المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة بجامعة الازهر، 21 (1)، 659-730.
9. رخا، مها عطية وفوده، شوقي السيد وصبري، أيمن محمد (2021). أثر آلية مجلس الإدارة على فعالية الإسناد الخارجي لوظائف المراجعة الداخلية (دراسة ميدانية). مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 7 (12)، 1752-1792.
10. سعود، حسن عبد الرضا حسن (2018). اعتماد التعاقد الخارجي لوظيفة التدقيق الداخلي وأثره في جودة التدقيق الخارجي (دراسة في عينة من الوحدات الحكومية العراقية). رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة البصرة، العراق.
11. عبد الرحيم، ابتسام محمد صالح وإبراهيم، الهادي آدم محمد (2022). دور الإسناد الخارجي لأنشطة المراجعة الداخلية في إدارة الربحية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 3 (1)، 196-213.

12. عزوز، قاسم شرح البال صالح (2005). المراجعة الداخلية بين الوظيفية والمهنية. بحث مقدم إلى المؤتمر الأول حول الرقابة الداخلية، طرابلس، 22-24 فبراير.
13. فراج، منال حامد (2014). أثر اختيار المصدر الخارجي لأداء وظائف المراجعة الداخلية على جودة المراجعة وتخفيض تكاليف أدائها (دراسة ميدانية). المجلة العلمية التجارة والتمويل، 34 (3)، 129-175.
14. محمد، فاطمة جاسم وحسن، حسن عبد الرضا (2019). التعاقد الخارجي لوظيفة التدقيق الداخلي الواقع والطموح "حكومة ذي قار المحلية انموذجاً (بحث مسئل من رسالة ماجستير). جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، (52)، 19-35.
15. محمود، سمير (2007). الإطار المقترح لمعايير الارتقاء بكفاءة وفعالية المراجعة الإدارية، ملخص بحث منشور في مجلة المدير، دار الراية الشرقية للنشر والتوزيع، 7 (77)، 8-9.
16. نخال، ايمن محمد صبري (2023). التكاليف الخفية لقرار اسناد (تعهد) مهام المراجعة الداخلية الى مراجع خارجي (دراسة حالة في بيئة الاعمال المصرية). مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 9 (15)، 386-417.
17. هريدي، سمير حامد (2020). أثر تطوير الإسناد الخارجي للمراجعة الداخلية في جودة المراجعة الداخلية: دراسة تطبيقية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، 40 (3)، 239-265.
18. Abbott, L. J., S. Parker, G. F. Peters, D. V. Rama (2007). Corporate Governance, Audit Quality, and the Sarbanes-Oxley Act: Evidence from Internal Audit Outsourcing. The accounting review, 82 (4), 803-835.
19. Adeniji, Y (2021). Determinants of internal audit function outsourcing among micro, small and medium sized enterprises in lagos state. International Journal of Small Business and Entrepreneurship Research, 9(1), 22-36.
20. Andrew khoo j, Choong, Kuan Mei, Chang, Hiew Nam, Koh, Ley Khoon and Tan, Sheemon (2013). Determinats of internal audit outsourcing: An empirical study of SMEs in Malaysia. department of commerce and accountancy, faculty of business and finance, university tunku abdulrahman, Dec.
21. Board of Governors of the Federal Reserve System (BGFRS) (2003). Interagency policy statement on the Internal audit function and ITS outsourcing", March. Available online at: <http://www.fdic.gov/regulations/laws/rules>.
22. Institute of Internal Auditors (2009). "Code of ethics". Available at: www.theiia.org/guidance/
23. Inua, I. O., Abianga, U. E (2015). The Effect of the Internal Audit Outsourcing on Auditor Independence: The Nigerian Experience. Journal of Finance and Accounting, 6 (10), 36-44.

24. Liakhovych, Halyna (2017). Classification of accounting outsourcing: compliance with modern development trends. Technology audit and production reserves, 6, 47-52.
25. Tayeb, T., Mamdouh (2012). The determinants and impact of outsourcing on airlines' performance. Thesis submitted to the University of Nottingham for the degree of Doctor of Philosophy.
26. The Institute of Internal Auditors (IIA) (2005). IIA Position Paper on Resourcing Alternatives for the Internal Audit Function (Considerations when evaluating outsourcing alternatives), P1- 11.
27. Panigrahi, Ashok & Joshi, Vijay (2020). Outsourcing -The Modern Trend of Accounts Management. Wutan Huatan Jisuan Jishu. XVI (XI), 268-283.
28. Financial Services Commission (FSC) (2002). Internal Audit, Banking Guidance, Note No.6, version number: V1, 11 September.
29. Ramirez-Blust, Lynda S (2007). Improving Governance and Oversight Through Outsourced Internal Audit. Associations Now Supplement September, 14-15
30. Inua, I. O., & Abianga, U. E (2015). The Effect of the Internal Audit Outsourcing on Auditor Independence: The Nigerian Experience. Journal of Finance and Accounting, 6(10), 36-44.